بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٢

سهل بن زياد
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سهل بن زياد
بحشر جالي

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٢

سهل بن زياد
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : سهل‌بن‌زیاد : بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق ﷺ للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ۱۲۱ص.؛ ١٤/٥×٢١/٥س‌م.
شابک : ٤-٣٧-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتابنامه : ص. ۱۱۰ - ۱۱٦ ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : سهل‌بن زیاد آدمی‌رازی، قرن ۳ق.
موضوع : محدثان شیعه -- سرگذشتنامه
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Biography
حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
رده بندی کنگره : BP۱۱٥ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲٤
شماره کتابشناسی ملی : ۸٥۲۷۰۹۲

سهل بن زیاد بحث رجالی

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤هـ - ۲۰۲۳م - ١٤٠٢ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق ﷺ

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۱۲۲ صفحة

ردمک: ٤-٣٧-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج، تتناول شخصية جدلية جداً عند الإمامية، ألا وهو (سهل بن زياد)، والذي اختلف فيه الأعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه إلى أساتذتنا؛ فلذلك أحببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة، مركّزين في البحث عن الجنبة الرجالية، ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف، تاركين الجهات الأخرى للكتّاب والمصنّفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل، وهدر لوقت الطلبة الأعزاء، وهذا ما لا نرتضيه بطبيعة الحال ،خصوصاً وأنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للإلقاء على طلبة البحث الخارج، بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط، والوصول إلى مختارٍ في الوثاقة والضعف

بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسّر الله تعالى إتمامها، وإلقاءها، وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب، أحببنا إبرازها لطلبة العلم، وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، إنه خير مُعين

والحمد لله ربّ العالمين

الكلام في شخصية سهل بن زياد

يعتبر سهل بن زيد من الشخصيات الجدلية، التي ورد بحقها التوثيق والتضعيف، وبالتالي صار محلّ الخلاف بين الأعلام والرجاليين، وحتى الفقهاء، من جهة سعة دائرة رواياته والتي تبلغ (٢٣٠٤) من الموارد، ولذلك وثّقه جمع، كما ضعّفه جمع آخر.

والملاحظ في الرجل، أنّ كلمات الرجاليين فيه متنوعة، والرجل من طبقة الإمام الجواد (عليه السلام)، والإمام الهادي (عليه السلام)، والإمام العسكري (عليه السلام)، وقد روى عن جمعٍ، منهم:

١. أبو محمد الهادي(عليه السلام).

٢. ابن أبي نجران، ورواياته عنه تبلغ (٥٨) مورداً.

٣. ابن أبي نصر، ورواياته عنه تبلغ (٦٨) مورداً.

٤. علي بن أسباط.

٥. علي بن رئاب.

٦. محمد بن سنان.

٧. أحمد بن محمد، ورواياته عنه تبلغ (٩٣) مورداً.

٨. أحمد بن محمد بن خالد.

٩. الحسن ابن محبوب، ورواياته عنه تبلغ (٣١١) مورداً.

وغيرهم الكثير.

كما روى عنه كثير، منهم:

١. أبو الحسين الأسدي.

٢. علي بن محمد.

٣. أحمد بن عبد الله.

٤. محمد بن أحمد بن يحيى.

٥. محمد بن الحسن الصفّار.

٦. محمد بن الحسين.

وآخرون.

الوجوه الدالّة على وثاقة سهل بن زياد

الوجه الأوّل:

توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) له في رجاله حيث قال عنه -حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام) -:

((سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد، ثقة، رازي)).[١]

وتقدمت الإشارة[٢] الى تأخّر تأليف الرجال، على فهرست كتب الشيعة وأصولهم عند الشيخ الطوسي، بقرينة إرجاع الشيخ الطوسي (قدس سره) في مواضع عديدة في رجاله، الى فهرسته.[٣]

فعلى سبيل المثال:

١. ذكر في رجاله، في ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، وهو الشيخ الصدوق (طاب ثراه):

---

(١) الطوسي، الرجال: صفحة: ٣٨٧ الرقم ٥٦٩٩.

(٢) عادل هاشم، رجال الطوسي دراسة وتحليل: ص١٣.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٤٥٨- ٤٨٢- ٤٦٣- ٣٤٨.

((جليل القدر، حافظ، بصير بالفقه والأخبار والرجال، له مصنفات كثيرة، ذكرناها في الفهرست)).[١]

٢. ذكر في رجاله، في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني (طاب ثراه):

((جليل القدر، عالمٌ بالأخبار، وله مصنفات، يشتمل عليه الكتاب المعروف بالكافي، مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان ببغداد، ودفن بباب الكوفة، وذكرنا كتبه في الفهرست)).[٢]

٣. ما ذكره كذلك في ترجمة محمد بن مسعود العياشي، السمرقندي (رحمه الله)، حيث قال عنه:

((يكنى أبا النضر، أكثر أهل المشرق علماً، وفضلاً، وأدباً، وفهماً، ونُبلاً في زمانه، صنّف أكثر من مائتي مصنف، ذكرناها في الفهرست)).[٣]

٤. ما ورد في ترجمة زرارة بن أعين في الفهرست، عند ذكر

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٣٩ الرقم٦٢٧٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٩ الرقم ٦٢٧٧.

(٣)المصدر نفسه: ص ٤٤٠ الرقم ٦٢٨٢.

إخوته وأولادهم من قوله:

((ولهم أيضاً روايات عن علي بن الحسين، والباقر، والصادق (عليهم السلام)، نذكرهم في كتاب الرجال، إن شاء الله تعالى))[١]

وفي العبارة إشارة واضحة، الى نية تأليف كتاب الرجال، بعد كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

نعم يلاحظ أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكره كذلك في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) من دون أنْ يوثّقه، وقال عنه: ((سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد، من أهل الري))[٢]، من دون توثيق له، وكذلك فعل حينما عدّه في رجاله، في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، حيث قال عنه:

((سهل بن زياد، يكنّى أبا سعيد الآدمي الرازي))[٣]، ولم يوثّقه.

كذلك قيل في المقام:

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٥٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٩٩ الرقم ٥٨٥١.

أنَّ بعض من حاول توثيق سهل بن زياد، ذكر في جملة ما ذكر، أنَّ تضعيف الشيخ لا يعارض توثيقه؛ فإنَّ كتاب الرجال متأخر عن كتاب الفهرست.

وبالتالي، فيمكن القول، بأن توثيقه في كتاب الرجال، يعدّ عدولاً عن تضعيفه في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

إلاّ أنَّ سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، اعترض على هذا الكلام، بل خدشه من وجوه:

((**الأوّل**: أنَّ هذا إنما يتم في الفتوى، دون الحكاية والإخبار، فإن العبرة فيها بزمان المحكي عنه، دون زمان الحكاية، فبين الحكايتين معارضة لا محال.

الثاني: أنَّ تضعيف الشيخ في الفهرست، وإنْ كان متقدماً على توثيقه، إلاّ أنَّ تضعيفه في الاستبصار، غير متقدّم عليه.

الثالث: أنَّ توثيق الشيخ معارَضٌ بما ذكرناه من التضعيفات، ولاسيما شهادة أحمد بن محمد بن عيسى بكذبه)).[1]

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أنَّ ما ذكره (قدس سره) في الأمر الأوّل، من الواضح أنه مبنيٌّ على

(١) الخوئي: معجم رجال الحديث: ٩/ ٣٥٧.

مختاره في مدرك حجية قول الرجال، وقد تقدّم منا مفصلاً[١] في الحديث عن مختاره (قدس سره)، وكونه من باب حجية خبر الثقة في الموضوعات.[٢]

ولكن تقدّم نقد هذا المبنى والمسلك موسعاً، في كتابنا مختارات رجالية، مدرك حجية قول الرجالي، واخترنا أنَّ الصحيح في مدرك حجية قول الرجالي، كونه من باب أنه قرينة ومقدمة يحمل قيمة احتمالية معينة، لها القدرة على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، وثاقة أو ضعفاً -على تفصيل تقدّم في ذلك الكتاب[٣]-، وبالتالي، فما ذكره (قدس سره) في الأمر الأوّل، غير تامٍ.

ثم أنه وقع كلام في أصل ثبوت التوثيق، في كتاب الرجال، وحاصله:

أنَّ أصل صحة توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل بن زياد في كتاب الرجال، محل تشكيك وتأمل؛ وذلك من جهة أنَّ ابن داوود لم يُورد في رجاله هذا التوثيق، مع أنَّ الرجل كان ينقل

(١) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص١٦١.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٤١ وما بعدها.

(٣) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص١٦٨.

آراء الشيخ الطوسي في كتابه (الرجال)، وكذلك هناك قرينة على أنه اطلع على كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) في المقام، بقرينة عدّه في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، كما فعل الشيخ الطوسي؛ فلذلك يكون مستند ابن داوود في النقل للتوثيق، هو رجال الشيخ الطوسي، ولم ينقل معه التوثيق، فهذا يخدش في أصل الثبوت للتوثيق.

ويعضده:

أنَّ ما كان بيدِ ابن داوود، إنما هي نسخة الشيخ الطوسي (قدس سره) من رجاله، والتي كانت بخطه، ونقل عنها في غير مورد.

وبالتالي، فعدم نقله للتوثيق، دليلٌ على أنه لم يكن هناك توثيق لسهل في رجال الشيخ الطوسي، بنسخته الأصلية من الأساس، وقد أشار لهذا الأمر، سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في رجاله.[1]

ويرد عليه:

أوّلاً: ما مرّ في غير مورد، ولاحظناه من خلال كثرة

---

(١) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ٩/ ٣٥٦، ابن داوود، الرجال: ص٢٤٩.

الرجوع الى ابن داوود في الأبحاث، بأنَّ الكتاب كثير الأخطاء، والاشتباه في النقل عن المصادر، والنقص في العبارات المنقولة، ومثل هذا، يمنع عن الاطمئنان، بعدم وجود أصل التوثيق؛ لعدم نقله من ابن داوود.

ثانياً: إنْ صحّ وجود نسخة الشيخ الطوسي من الرجال، عنده -أي عند ابن داوود-، ولكنه لا يلزم من ذلك، أنه كان ينقل عنه في كل مورد، احتاج فيه لآراء الشيخ الطوسي في رجاله، فقد ينقل عنه، وقد ينقل عن غير النسخة تلك، وهذا واردٌ.

ثالثاً: أنّ العلامة الحلي طاب ثراه (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، والمعاصر لابن داوود، قد نقل عن حال سهل بن زياد، أن الشيخ الطوسي (قدس سره) قال فيه:

((اختلف قول الشيخ الطوسي رحمه الله فيه، فقال في موضع أنه ثقة، وقال في عدة مواضع، أنه ضعيف)).[1]

والمتحصل: أنَّ امكان سقط التوثيق من ابن داوود، أو من النسخة التي نقل منها، أو ممن نسخ رجال ابن داوود بعد تأليفه، من النسّاخ ونحوهم، واردٌ جداً.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٧.

فالأظهر، وجود التوثيق في أصل رجال الطوسي.

نعم، يمكن أنْ يقال في المقام، أنه يصعب توثيقه من قبل الشيخ الطوسي، وتضعيفه من قبله في مكان آخر، وقد أشار الى هذه الجهة جمعٌ آخر.[١]

أو أنَّ أصل توثيق سهل في رجال الشيخ، كان من زيادة النسّاخ،[٢] أو أنَّ كتاب رجال الشيخ، لم يكن بكامل هيئته، بل كان مسودة لم تكتمل، ولم تتحول الى المبيضة، وكانت مشتملة على جملة من الأخطاء، ويكون ورود التوثيق من هذه الأخطاء.

ولكن يرد عليه:

أوّلاً: أنه لا يبعد توثيق وتضعيف نفس الشخص من أعلام الرجال، وهذا ليس ببعيد، بل وارد، وقد ورد في غير مورد لا تخفى على المتتبع، كجعفر بن محمد بن مالك وعمار الساباطي وآخرين.[٣]

ثانياً: أمّا كونه من زيادة النسّاخ، لكتاب رجال الشيخ

---

(١) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ٩/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٤٨، ٤١٨.

الطوسي، فهو وارد، ولكن لابدّ أنْ يكون من النسّاخ قريبي العهد بالشيخ الطوسي، والطبقات التي بعده مباشرة، أو قريب منها؛ وذلك لإشارة العلّامة الحلّي (قدس سره) لهذا التوثيق، من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره).

ثالثاً: أمّا كون رجال الشيخ الطوسي، كان بمثابة المسودة، ولم ينقل الى المبيضة، فهذا أيضاً محتمل، وقد تعرضنا للحديث عن هذه الجهة، واستعرضنا شواهد كثيرة عليها، حينما تكلمنا عن كتاب الشيخ الطوسي[1]، فكذلك هو احتمال وارد.

والمتحصل من جميع ما تقدم:

أنَّ كون التوثيق زيادة، فهو ليس ببعيد.

نعم، قد يبعده ما قيل، من أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) كثيراً ما تأمل في أحاديث جماعة بسببهم، لكنه لم يتفق له ذلك بالنسبة الى سهل بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده، وربما يطعن ويتكلف في الطعن من جهة أُخرى، ولا يتأمل في سهل أصلاً.[2]

(١) عادل هاشم، رجال الطوسي دراسة و تحليل: ص٢٨.

(٢) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢١٤ ، المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٨٩.

وهذا الكلام كاشف على أنه كان يرى وثاقة سهل بن زياد؛ فلذلك لم يطعن في تلك الأسانيد من جهته.

وعلى كل حال:

فحتى على تقدير ثبوته من قبل الشيخ الطوسي، فهو معارَض بتضعيفات جمع من الأعلام المتقدمين على الشيخ الطوسي، كأحمد بن محمد بن عيسى، -المعاصر لسهل بن زياد- وابن الوليد، والشيخ الصدوق، وابن نوح، أو من الأعلام المعاصرين للشيخ الطوسي، كالنجاشي (المتوفى ٤٥٠ للهجرة)، وابن الغضائري (المتوفى بعد ٤١٣ للهجرة) -كما ستأتي الإشارة [1] الى كلماتهم في المقام-.

وبناءً على ما بنينا عليه، من أنَّ المدرك في حجية قول الرجالي في إثبات أحوال الرجال والرواة، إنما هو من جهة كونه قرينة، ومقدمة، وشاهداً يحمل قيمة احتمالية معينة، تستطيع أنْ تنخرط في محور بناء الإطمئنان، بما تحمله من قيمة احتمالية بحال الراوي، من جهة الوثاقة أو الضعف، ومن الواضح إنَّ ما يحمله توثيق الشيخ الطوسي (قدس سره) -على تقدير ثبوته- لسهل بن زياد في رجاله، لا يستطيع أنْ يورث لدينا

(١) ينظر: ص٤٥.

الإطمئنان بوثاقة سهل، مع ما تحمله كلمات المضعّفين لسهل، من قيمة احتمالية تمنع عن بناء الإطمئنان بالوثاقة، إنْ لم تستطع بنفسها، بناء الإطمئنان بضعف الرجل.

وبناءً على ما قدمناه، فلا معنى للقول بتقديم توثيق الرجل، وأنه المعتمد- كما ذهب الى ذلك جمعٌ-.[١]

وقد ظهر مما تقدم، عدم صحة مثل هذا القول.

الوجه الثاني:

ما ذكره السيد محمد باقر الشفتي (رحمه الله)، في رسائل الرجالية،[٢] وتبعه غيره،[٣] وهذا الوجه يرتكز على فكرة الملازمة، بين حكاية الراوي للإمام (عليه السلام)، ووثاقته، بتقريب:

أنَّ النجاشي ذكر في ترجمة سهل بن زياد، أنه كاتبَ الإمام أبي محمد العسكري (عليه السلام)، على يد محمد بن عبد العطار، للنصف من شهر ربيع الآخر سنة (٢٥٥)، ذلك أحمد بن علي

---

(١) ينظر : الشفتي، الرسائل الرجالية: ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢١٦-٢١٨ ، المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٩٠.

بن نوح وأحمد بن الحسين (رحمهم الله)، ولا يخفى ما فيه من دلالة على مدحه من جهة كونه ممن كاتب الإمام العسكري (عليه السلام)، لاسيما على يد محمد بن عبد الحميد، الذي وثّقه النجاشي، والعلّامة، وقالا أنه:

((كان ثقة، من أصحابنا الكوفيين)).[1]

بمعية الرواية عن سهل بن زياد، في كتاب التوحيد أنه كاتب الإمام العسكري (عليه السلام)، بالقول:

((قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد، منهم من يقول هو جسم....))[2]

واهتمام الإمام (عليه السلام) بالجواب له، وبخط يده المباركة، وكل ذلك يدفع باتجاه توثيقه.

وللمناقشة في ذلك مجالٌ واسع:

فإنه لا ملازمة بين المكاتبة مع الإمام (عليه السلام)، وجوابه عن تلك المكاتبات، وبين وثاقة المُكاتب، بل ولا حتى لا ملازمة

---

(١) النجاشي، الرجال: ص ٣٣٩، العلامة الحلي، الرجال: ص ١٥٤، الشفتي، الرسائل الرجالية: ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٢) الصدوق، التوحيد: ص ١٠١ ح ١٤.

مع إيمانه، أو إسلامه، أو سلامة عقيدته، وهذا واضح، فمن عادة الأئمة (عليهم السلام) -بل وحتى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)- أن يجيبوا مَن يكاتبهم، سواء أكانوا من مواليهم، أو مخالفيهم، ومكاتباتهم حتى مع غير المؤمنين بالله سبحانه وتعالى خير شاهد على ذلك من الزنادقة وغيرهم، وأعدائهم أيضاً، كجواب أمير المؤمنين (عليه السلام) على مكاتبات معاوية، فهل يُعقل أنْ يقال: إنَّ مجرد جوابهم بالمكاتيب، دليلٌ على وثاقة معاوية؟! أو إيمان الزنادقة، أو المخالفين، ونحو ذلك؟!.

فمن الواضح أن المكاتبة والرد عليها، إنما هي آلية تواصل، شاعت في ذاك الزمان، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بالوثاقة في الحديث.

نعم، ما في المكاتبة، يكشف عن أحوال الآخرين، وهذا شيء آخر، ليس متوفراً في المقام.

الوجه الثالث:

ما ذكره جمعٌ، منهم المحدّث النوري (رحمه الله)[1] والشيخ

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢١٤.

المامقاني (رحمه الله)[١]، والسيد الشفتي (رحمه الله)[٢]، وآخرون، ويرتكز هذا الوجه، على كونه ممن روى عن ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، وحاصل هذا الوجه:

أنَّ سهلاً ممن روى عن ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، وهم الإمام الجواد (عليه السلام)، والإمام الهادي (عليه السلام)، والإمام العسكري (عليه السلام)، كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ الطوسي في الأبواب الثلاثة، بل لم يذكر أبو عمرو الكشي في ترجمة سهل، سوى قوله: يروي عن أبي جعفر (عليه السلام)، وأبي الحسن (عليه السلام)، وأبي محمد (عليه السلام)، ولا يخفى على من أنس بكلماتهم، أنهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي، وعلو مقامه، وإذا لوحظ مع ذلك، أنه لم يرِ فيه طعن من أحدهم (عليهم السلام)، كما ورد منهم الطعن، والذم، واللعن، في حق جماعة من الغلاة، والكذابين في هذه الطبقة، مع أنه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهم (عليهم السلام)، كانت دلالته على المدح، القريب من الوثاقة، ظاهرة.[٣]

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ واسع:

---

(١) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٩٠.

(٢) ينظر: الشفتي، الرسائل الرجالية: ص٤٥٩.

(٣) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢١٤.

فإنَّ هذا الوجه -كما تراه- مبنيٌّ على فهم خاطئ، من وصف أعلام الرجال بالراوي، ونسبته الى روايته عن إمام معين، فأصحاب الوجه فهموا أنَّ المراد من هذا الوصف، بأنه ممدوح، ويقترب من وثاقته.

ولكن هذا الفهم بعيدٌ جداً عن الحقيقة، المراد الإشارة إليها من أهل الرجال، فإنهم يريدون -كما تقدّم مفصلاً[1]- من الإشارة الى كون الراوي ممن روى عن إمام معين، هو الإشارة الى طبقته، والمقطع الزماني الذي عاش فيه، لا أكثر من ذلك؛ ولذلك لا يمكن الذهاب الى وثاقة جمع ممن اتضح فسادهم، كمعاوية وأضرابه، لمجرد إشارة الشيخ الطوسي في رجاله، على إدراجهم في أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وفسادهم أوضح من الشمس في رابعة النهار.

وعليه، فلا ملازمة بين وصف الراوي بكونه ممن روى عن أكثر من إمام، وبين استفادة مدحه، أو وثاقته، من هذا التعبير.

كما أنه يمكن النقض على هذا الكلام، بجملة من موارد التي وصف فيها جمع من الرواة، بكونهم ممن روى عن أكثر

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال الطوسي دراسة وتحليل: ص٢٤.

من إمام معصوم، ووصفوا بالضعف، وطالتهم كلمات القدح، وعلى سبيل المثال:

١. أبو الجارود، زياد بن المنذر، طعن عليه الشيخ الطوسي، وكان من أصحاب الصادقين (عليهم السلام).

٢. إسحاق بن محمد بن أحمد، روى عن الإمام الهادي (عليه السلام)، والإمام العسكري (عليه السلام)، وكان كذّاباً، وضّاعاً.

٣. بكر بن صالح الرازي، روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، والإمام الجواد (عليه السلام)، ومع ذلك ضُعّف في كلمات الأعلام، وغيرهم من الأمثلة الكثيرة.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ ما وصلَنا من روايات، عن الأئمة (عليهم السلام) في أحوال الرجال، لم تكن شاملة لجميع الرواة، فإنه لعله قد صدر عنهم ذم بحق سهل بن زياد، ولكنه لم يصل إلينا، وهذا محتمل.

مضافاً الى ذلك، أنَّ الأئمة (عليهم السلام) كانوا يعيشون ظروفاً صعبة جداً، وغير طبيعية، لم يتعرض لها قائد مثلهم، منعتم في كثير من الأحيان من الكلام بحرّية، ومن دون قيود؛ فلذلك لا يمكن اعتبار أنَّ الأصل كون الأئمة (عليهم السلام)، في مقام تقييم أحوال الرواة، ومن ثَمّ ففي حال عدم صدور قدح منهم،

-كما في سهل بن زياد على ما هو المدّعى-، فهذا دليل على وثاقة الراوي حينئذً، فهذا مما لا يمكن الالتزام به، ولا يوجد لدينا ما يشهد على أنهم (عليهم السلام)، كانوا بصدد تقييم الرواة، ورواياتهم جميعاً.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه ضعيفٌ جداً.

الوجه الرابع:

وهو الذي أشار إليه جمع، منهم المحدّث النوري (رحمه الله)، والشيخ المامقاني (رحمه الله)، وهو يرتكز على الملازمة، بين رواية الأجلّاء من الأصحاب عن شخص، ووثاقة ذلك الشخص، وقرّب بالقول:

رواية أجلّاء هذه الطبقة عنه، مثل الشيخ الجليل الفضل بن شاذان، وشيخ الأشعريين محمد بن يحيى العطار، وشيخ أصحابنا و وجههم بقم، الحسن بن متيل القمي، كما في كامل الزيارات، في باب فضل زيارة المؤمنين، وفي باب أنَّ الحائر من المواضع التي يحب الله أنْ يُدعى فيها، وفي باب فضل كربلاء ، وفي باب الإتمام عند قبر الحسين (عليه السلام)، ومحمد بن حسن الصفّار، كما في التهذيب، في باب المسنون في الصلاة، وفي الفقيه، في باب الرجل يوصي وصيته فينساها الوصي، وفي توحيد الصدوق،

عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد، قال: كتبت الى أبي الحسن (عليه السلام).....، وبهذا الإسناد عن سهل بن زياد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن زيد، قال:..... وعلى ما ذكره جماعة، كونه داخلاً في عدّة ثقة الإسلام الكليني ، فروايته عنه لا تحصى.

ومحمد بن علي بن محبوب في التهذيب، في باب حكم الظهار، وعلي بن ابراهيم في الكافي، في باب الرجل يدخل يده في الأناء قبل أن يغسله الى آخره، وهذا كاشفٌ عن وثاقة الرجل، وحُسن حاله.[1]

والجواب عن ذلك:

أنه قد تقدم مفصلاً غير مرة[2] أنَّ هناك فرق بين رواية الأجلّاء، ممن ثبت لهم ميزة أنهم لا يروون إلاّ عن ثقة، كابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، **عن شخص** ، وبين رواية الأجلّاء ممن لم يثبت لهم هذا المعنى، كالصفّار، وابن محبوب،

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢٢١-٢٢٣ ، المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٩٠.

(٢) ينظر: عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة: (مخطوط)

وأضرابهم، وما ينفع في الدلالة على وثاقة المروي عنه، إنما هو رواية النوع الأوّل من الأجلّاء، وأما رواية النوع الثاني منهم، فهي لا تنفع، -بل قل لا تكفي في نفسها- في إثبات وثاقة المروي عنه.

وبالتالي، فلا يمكن لها أنْ تكون بنفسها أمارة على الوثاقة ، ومن ذُكروا في هذا الوجه، فهم من النوع الثاني دون الأوّل.

وبالتالي، فلا تدلّ روايتهم -بنفسها-عن شخص، على وثاقة ذلك الشخص.

الوجه الخامس:

ما استند إليه جمعٌ، منهم المحدّث النوري، وهذا الوجه يعتمد على أنَّ الرجل كثير الرواية، وكثرة الرواية ملازمة لوثاقة الراوي، وقرّبه بالقول:

((ومن وجوه وثاقته، كون سهل بن زياد كثير الرواية جداً، وأكثرها سديدة مقبولة، مُفتى بها كما صرّح في التعليقة،[1] وقد ورد في النصوص، أنَّ منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم (عليهم السلام)، ففي أصل زيد الزراد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال

(١) ينظر: الوحيد البهبهاني، تعليقة الوحيد على منهج المقال: ص ١٩٧.

أبو جعفر (عليه السلام): **يا بُني اعرف منازل شيعة علي (عليه السلام)، على قدر روايتهم ومعرفتهم.**[١]

وفي غيبة النعماني، عن جعفر بن محمد الصادق (صلى الله عليه وآله)، أنه قال: **اعرفوا منازل شيعتنا عندنا، على حسب روايتهم وفهمهم عنّا، ....**[٢]

وفي لفظ الكشي:

((اعرفوا منازل الرجال منا، على قدر روايتهم عنا)).[٣]

وفي لفظ آخر: **منازل الناس منا .....**[٤]

وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام)، مع الواسطة او بدونها، مدحاً عظيماً، كما عليه علماء الفن، فإنهم عدّوها من أسبابه؛ لكشفها غالباً عن اهتمامه بأمور الدين، وسعيه في نشر آثار السادات الميامين، وهذه فضيلة عظيمة، توصل صاحبها الى مقام عالٍ، يكشف عنه التوقيع المبارك المهدوي (عليه السلام): **وأما**

---

(١) عدة محدثين، الأصول الستة عشر: ص ٣.

(٢) النعماني، الغيبة: ص ٢٢ وفيه (على قدر روايتهم عنا، وفهمهم منا).

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٦

الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا[1].....))[2].

ولنا في هذا الوجه كلام، حاصله:

أنَّ هذا الوجه ضعيفٌ جداً؛ وذلك لأنه لا يُحتمل أنْ يكون مجرد نقل الألفاظ منشئاً لعلو المنزلة، والرفعة في الإسلام، من دون أنْ تكون الروايات قد صدرت واقعاً، وكان الناقل واعياً، فاهماً لمعناها، حريصاً على نقلها بألفاظها الصحيحة، فاهماً لدلالتها، والمطلوب منها.

ويؤكد هذا المعنى، تتمة أغلب الروايات المتقدمة، وروايات أُخرى وردت بهذا الشأن، تتحدث عن شرح المحدّث، وكونه مفهّماً، ونحو ذلك من التعبيرات.[3]

وبالتالي، فالروايات المطمأن بصدورها، هي التي ترفع المنزلة في الإسلام، لا مجرد نقل أي رواية منسوبة الى الأئمة (عليهم السلام)، والاطمئنان بالصدور فرع وثاقة الراوي في الحديث،

(١) الصدوق، كمال الدين واتمام النعمة: ص ٤٨٤، الطوسي، الغيبة: ص ٢٩١.

(٢) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢٢٢-٢٢٥.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٣ ح٢، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢٧/ ١٢٩ ح ،٣٣٢٥٣ وغيرها من الموارد.

لا العكس، وهو أنْ تكون كثرة الرواية مؤشراً على الصدور، ورفعة المنزلة.

وعليه، فلابدّ أنْ تثبت وثاقة سهل بن زياد، وقدرته على فهم النصوص، وتفسيرها، حال النقل والتحديث، حتى يمكن القول بأنها -كثرة الرواية- تشير الى رفعة منزلة الرجل، وعلّو مكانته.

وبعد الاطلاع على كلمات أعلام الرجال المعاصرين له، والمتأخرين عنه، كأحمد بن محمد بن عيسى، وابن الوليد، والشيخ الصدوق، وابن نوح، والنجاشي، وابن الغضائري، الخادشة والقادحة بسهل بن زياد، كيف يمكن القول بكونه حسن الحال، مطمأن بصدور مروياته عن الأئمة (عليهم السلام)!؟

ثم أنه لابدّ من الإشارة إلى أنَّ ظاهر الروايات المتقدمة، الرواية المباشرة عن المعصومين (عليهم السلام)، -كما هو القدر المتيقن منها-، وبالتالي، التعدي عن الرواة المباشرين الى غير المباشرين، بحاجة الى قرينة، وروايات سهل بن زياد المباشرة عن الأئمة (عليهم السلام) عدد قليل، بل لعلّه قليلٌ جداً، مقارنة مع ما وقع في إسناده من روايات[1].

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ١٠٣ ح١٠، ٧/ ٤٥ ح١، الصدوق، التوحيد:

وبالتالي، فلا يشمله الحديث عن كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام)، وكونها موجبة لرفع الشأن، وعلو المنزلة.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه السادس:

ما ذكره السيد الشفتي (قدس سره)، من أنَّ سهل بن زياد، ثقة؛ من جهة كونه صاحب كتاب التوحيد، وغيره.[1]

ولكن للمناقشة في هذا الوجه مجالٌ، وحاصله:

أنه لا دلالة على أنَّ كل صاحب كتاب ثقة، ولا ملازمة في المقام اصلاً، فلو كان الأمر كذلك، لما احتاج النجاشي والشيخ الطوسي (قدس سرهما) الى إضافة التوثيقات والتضعيفات، لمن ترجموا له في كتبهم، فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وفهرست كتب الشيعة وأصولهم، ولحلّت كتب الفهارس والمصنفات لأصحابنا، محل كتب الرجال التوثيقات والتضعيفات، وهذا باطل، كما هو واضح، فكم من صاحب كتاب في الفقه، والحديث، والعقائد، كان كتابه مليئاً بالأكاذيب، والروايات

ص٦٦ ح ١٩.

(١) ينظر: الشفتي: الرسائل الرجالية: ص ٤٥٩.

الضعيفة، والأفكار غير السديدة، فكيف يمكن أن يكون أصل تأليف كتاب، منشئاً للقول بوثاقة المؤلف؟! وعليه، فهذا الوجه باطلٌ جزماً.

الوجه السابع:

ما ذهب إليه غير واحد، ومنهم الشيخ المامقاني (ﷺ) في تنقيح المقال:

((أنَّ سهل بن زياد شيخ إجازة، وهي- أي شيخوخة الإجازة- بنفسها من أسباب الوثوق بالرجل، والاعتماد عليه)).[1]

والجواب عن ذلك:

أنَّ مسألة كبرى وثاقة كل شيخ إجازة، وأنَّ شيخوخة الإجازة بنفسها دليلٌ على الوثاقة، فهذه الكبرى غير تامة، وقد فصّلنا الحديث في ذلك، فيما تقدّم من الأبحاث[2] وذكرنا:

أنَّ شيخوخة الإجازة بنفسها، لا تفيد وثاقة شيخ الإجازة في الحديث والرواية، فضلاً عن عدالته، أو جلالة قدره، ونحو

---

(١) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٨٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١٧٨.

ذلك، بل الصحيح أنَّ شيخوخة الإجازة كانت نمطاً من أنماط وطرق تحمّل الرواية، أوجدتها ظروف تاريخية معينة، متمثلة بدخول مرحلة زمنية، زادت فيها أعداد الروايات، وظهرت فيها الكتب، والمصنّفات، والجوامع الروائية، واستلزم نقلها الى الأجيال القادمة، استحداث آلية علمية، فكانت شيخوخة الإجازة.

ومن هنا نجد أنَّ شيخ الإجازة قد يبادر للبحث، عمّن يمكن أنْ يتحمّل مروياته، لينقلها الى ما بعده من الطبقات، وقد يبادر طالب العلم والحديث، للبحث عن شيخ يمتلك كمّاً مُعيناً من الروايات، يستطيع أنْ يتحمّلها عنه، ويقوم بمهمة نقلها الى الأجيال القادمة.

ومن الواضح أنَّ هذه العملية، لا دلالة فيها على وثاقة شيخ الإجازة، بل غاية ما يمكن أنْ يقال:

أنَّ سيرة العقلاء، والعلماء، والمحصلّين للعلوم، في مثل هكذا موارد، قائمة على عدم الاستجازة عمّن اشتهر بالكذب، والدّس، والوضع، والضعف، ومن الواضح أنَّ هذا شيء، والوثاقة في الحديث والرواية -وما يستلزمها من ضبط وإتقان- شيء آخر، على تفصيل ذكرناه فيما تقدّم من الكلام

والأبحاث، فراجع[١].

الوجه الثامن:

وهذا الوجه مبني على الاكتفاء بنتائج استقراء، وتتبع روايات سهل بن زياد، فيستكشف من إتقانها، واعتناء المشايخ بها، وثاقة سهل، بل ما فوق الوثاقة.

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لأنه لا يمكن دعوى وصول جميع روايات سهل ابن زياد إلينا، فلعلّ جملة كبيرة من رواياته التي ورد فيها الغلو، والانحراف، ومخالفة الاصول والعقائد، قد حذفها الأعلام، بقرينة استثناء ابن الوليد لروايات سهل بن زياد، مع جمع آخرين من رجال كتاب نوادر الحكمة[٢]، ولعلّ هذا سبب لعدم وصول المخدوش من

(١) ينظر: المصدر السابق: ١٨٢.

(٢) مؤلّف كتاب «نوادرِ الحكمة» هو المحدّثُ الثقة محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران القمي، وهذا الكتاب قد اعتنى به وهذَّبه محمد بن أحمد بن الحسن بن الوليد القمِّي، فقد درس الكتاب دراسة دقيقة، واستثنى منه بعض الرواياتِ التي يرويها عن بعضِ الضعفاء.
استفاد من هذا الكتاب تلميذ ابن الوليد الشيخ الصدوق، فأورد كثيراً من رواياته في كتابه (مَنْ لا يحضره الفقيه)، وفي كتبه الأخرى، وكذلك استفاد

رواياته إلينا.

ثم أنَّ أعلام الرجال من المتقدمين، كابن الغضائري (رحمه الله) وغيره، هم من قاموا بهذه المهمة، واطلعوا على روايات الرواة، وقيّموها على هذا الأساس، وأُسس أُخرى، من جهة أنَّ الفرصة كانت سانحة أمامهم للقيام بهذه العملية؛ وذلك لتوفر المعطيات والروايات التي يبحث عنها أهل الرجال، ومنها مرويات الرواة.

ولكن بعد ألف عام، يصعب الحديث عن هذه الآلية، وإعادة توفر المعطيات الرجالية، التي يمكن أنْ تنتج اطمئناناً بحال الرواة، من الوثاقة والضعف بنفسه، من دون ضم وجوه أُخرى.

ولا يمكن مقارنة سهل بن زياد، بإبراهيم بن هاشم القمي، فإن المعطيات الرجالية للاثنين مختلفة جداً، فقد طعن أعلام الرجال بسهل بن زياد، في غير مورد -كما ستأتي

من هذا الكتاب كثيراً كل من الشيخ الكليني، والشيخ الطوسي، ومن يُراجِع كتاب الكافي للكليني وكتابَي تهذيب الأحكام والاستبصار للشيخ الطوسي يرَ بوضوح أحاديثَ كثيرةً مروية عن محمد بن أحمد بن يحيى صاحب «نوادر الحكمة».

الإشارة إليه[١]-، وهذا لم يحدث مع إبراهيم بن هاشم، وغيره من الوجوه متروكة لمحلّها.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه غير تامٍ.

الوجه التاسع:

وهو الوجه الذي أشار إليه، سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دام ظله)، وحاصله:

أنه يمكن الرجوع في توثيق سهل بن زياد، الى حال ابن قولويه (رحمه الله) في توثيقه؛ وذلك لأنه من رجال كتابه، كامل الزيارات.[٢]

ولكن هذا الوجه الذي طرحه (دام ظله) غير تام أيضاً؛ وذلك لما تقدم منا مفصلاً[٣] في التوثيقات العامة، من أنَّ البناء على وثاقة كل من وقع في إسناد كامل الزيارة (وتعدادهم حوالي ٣٨٨ راوٍ) فهو غير صحيح، سواءٌ على مستوى المشايخ

---

(١) ينظر: ص٤٥.

(٢) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٤٧٣. ، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ٩٥.

(٣) ينظر: عادل هاشم، كامل الزيارات دراسة وتحليل: (مخطوط).

المباشرين، (والذين يعدون بحوالي ٣٢ راوٍ)أو الأعم منهم، ومن غير المباشرين، وكذلك أعم من أنْ ينتهي الإسناد الى المعصوم (عليه السلام)، أو غيره، فإن كلّ ذلك غير صحيح، اذ لا شاهد عليه من كلمات ابن قولويه (رحمه الله)، وتفصيل الكلام في محلّه[1].

وحتى على تقدير حمل كلام ابن قولويه (رحمه الله) على إرادة الدائرة الأضيق، وهم المشايخ المباشرون (وهم حوالي ٣٢ راوٍ) فكذلك يرد عليه في المقام:

أوّلاً: أنَّ هذا المقدار كذلك لم يثبت؛ لأنَّ ما وضعه ابن قولويه (رحمه الله) من صفات لرواة كتابه، لا يتوفر في حوالي ٢٠٪ من مشايخه المباشرين في كامل الزيارات، وهذا يمنع عن الحمل على إرادة مشايخه المباشرين من كلمات مقدمة كتابه.

وثانياً: حتى على تقدير تمامية هذا التوثيق، في حدود مشايخه المباشرين، فمع ذلك، لا ينفع إثبات وثاقة سهل بن زياد؛ من جهة كونه ليس من المشايخ المباشرين له؛ لاختلاف الطبقة بينهما كثيراً، فابن قولويه (توفي سنة ٣٦٨ للهجرة)، فهو من الطبقة العاشرة -كما تقدم منا[2] التقسيم -وسهل

(١) المصدر نفسه:

(٢) عادل هاشم، طبقات الرواة دراسة وتحليل: ص٩٣.

بن زياد روى عن الإمام الجواد (عليه السلام)، والإمام الهادي (عليه السلام) والإمام العسكري (عليه السلام)، وبالتالي فهو يعدّ من الطبقة السابعة، التي روت في الفترة (٢١٥ - ٢٥٥ للهجرة) تقريباً، وهي طبقة تلامذة الإمام الرضا (عليه السلام)، وبالتالي، فاختلاف الطبقة واضح.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه غير تامٍ.

الوجه العاشر:

كذلك ما ذكره سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دام ظله)، وحاصله:

أنه يمكن الرجوع في توثيق سهل بن زياد، الى ظهور حال علي بن إبراهيم في توثيقه؛ لأنه من رجال كتاب تفسير القمي.[1]

ولكن يرد عليه: أنه بعد التحقيق -كما تقدّم مفصلاً[2]- اتضح لنا انَّ هذا الوجه ضعيفٌ، فما بين أيدينا مما يسمى بتفسير القمي، ليس هو كلّه لعلي بن ابراهيم القمي، بل

---

(١) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: ١/ ٤٧٣، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ٩٥.

(٢) ينظر عادل هاشم بحوث رجالية في تفسير القمي(مخطوط).

قامت الأدلة، والشواهد، والقرائن، أنه كتاب هجين لعدة مؤلفين، منهم علي بن ابراهيم القمي، وقد تعرض لإضافات في مراحل زمنية مختلفة، أخرجته -أي ما بأيدينا من كتاب- عن مُسمّى تفسير القمي.

بل ما يدّعى أنها مقدمة التفسير، والتي منها يمكن استفادة توثيق القمي رجال إسناد كتابه، فقد تقدّم الخدش في ثبوت كونها جزء الكتاب، وقد تقدّم كل ذلك مفصلاً في بحثنا في التوثيقات العامة فراجع[1].

فالنتيجة، أن هذا الوجه، لا يمكن المساعدة عليه بوجه.

نعم، لابدّ من الإشارة الى ظاهرة مهمة، في تعاطي الفقهاء مع روايات سهل بن زياد، وحاصلها:

إمكانية الاعتماد على مقدار من روايات سهل بن زياد، فإنَّ الرجل ممكن تكرر اسمه في دائرة واسعة من الأسانيد، حيث ورد في ضمن(٢٥٦٧) سنداً، من أسانيد الكتب الأربعة.

فقد جاء(١٩١٨) سنداً منها في كتاب الكافي، وثمانية أسانيد في كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق (ﷺ)، و(٤٨٧)

(١) ينظر: عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

سنداً في تهذيب الأحكام و(١٥٤) سنداً في كتاب الاستبصار، ومجموع ما ورد فيه من أسانيد كتاب وسائل الشيعة(٢٥٠٢) من الأسانيد، حتى شاع بينهم (أنَّ الأمر في سهلٍ سهلٌ)، وخصوصاً في القرون الأربعة الأخيرة في المصنفات الفقهية، حيث قال تقي المجلسي (طاب ثراه) (المتوفى ١٠٧٠ للهجرة)، في روضة المتقين تعليقاً على إحدى الروايات:

((وفي السند سهل، وهو سهلٌ كما تقدم مراراً)).[١]

وتبعه في ذلك محمد باقر البهبهاني (قدس سره) (المتوفى ١٢٠٥ للهجرة) في حاشية مجمع الفائدة والبرهان:

من ((وجماعة من المحققين أن ضعف سهلٍ سهلٌ، وأنه من مشايخ الإجازة، يذكرونه لمجرد اتصال السند، وأنه مقبول الرواية البتة، فهي كالصحيحة عندهم))،[٢] وكذا الميرزا القمي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢١ للهجرة)، في غنائم الأيام، حيث قال:

((وليس في سندها من يتأمل فيه الاّ سهل، وهو سهل))،[٣] وكذا السيد جواد العاملي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢٦

(١) ينظر: المجلسي الأول، روضة المتقين: ٤/ ٤٠٧.

(٢) الوحيد البهبهاني، حاشية مجمع الفائدة والبرهان: ص ٦٦٢-٦٦٣.

(٣) الميرزا القمي، غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: ٣/ ٤٥٧.

للهجرة) في مفتاح الكرامة حيث قال:

((إنَّ الأمر في سهل سهلٌ))،[١] وكذا صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفى ١٢٦٦ للهجرة) حيث قال:

((أنَّ الأمر في سهل سهلٌ))،[٢] وكذا الشيخ الانصاري (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٨٢ للهجرة) في المكاسب،[٣] وكذا السيد صاحب الرياض (قدس سره)،[٤] والسيد الحكيم (طاب ثراه).[٥]

ولكن سيتضح -بما يأتي- أنَّ الأمر في سهل ليس بسهل كما ذهب اليه الفقهاء، بل صعب من ناحية الوثاقة في الحديث-أي عند أهل الرجال-، بل يمكن توجيه هذه العبارة من جهة، كما ستأتي الإشارة إليه مفصلاً:

أن جملة من رواياته كانت محفوفة بقرائن، أورثت الاطمئنان لدى جمع من الفقهاء، اقتضى منهم ذلك الى الانتهاء للقول بأنّ الأمر في سهلٍ سهلٌ، وإلاّ فكلمات أهل الرجال من هذه

(١) ينظر: محمد جواد العاملي، مفتاح الكرامة: ٢٦/ ٧٥.

(٢) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام:٤١/ ٢٨٦.

(٣) ينظر: الأنصاري، كتاب المكاسب: ٤/ ٣٠٩.

(٤) ينظر: الطباطبائي، رياض المسائل: ٧/ ٢٩٤.

(٥) ينظر: الحكيم، مستمسك العروة الوثقى١/ ٢٤٥.

الناحية أكثر دقة، وأقل احتواءً على هذا التعبير، وهذا ما يدعم القول بأنَّ ما اعتبر من روايات سهل بن زياد،، كانت لقرائن فقهية ،-سيأتي مزيد إيضاح من هذه الجهة-.

فتحصل مما تقدّم:

أنه لم يقم لدينا وجه معتبر، يمكن استفادة وثاقة سهل بن زياد، منه.

وجوه إثبات ضعف سهل بن زياد والقدح فيه

الوجه الأوّل:

ما ذكره النجاشي، في فهرست اسماء مصنفي الشيعة، في ترجمة سهل بن زياد، حيث قال عنه:

((سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث، غير **معتمد** فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قمّ الى الري، وكان يسكنها)).[1]

والعبارة واضحة الدلالة، في إرادة الإشارة الى الضعّف في الحديث، بالمعنى المطلوب في علم الرجال، وعدم إمكان الاعتماد على مروياته، كما في قبال ذلك نقول ثقة في الحديث، ونعتمد على مروياته، وهذا هو ظاهر العبارة بوضوح.

ويعضده، تأكيده للمعنى المتقدّم، بما أورده عقب ذلك من التعبير بأنه غير معتمد في الحديث، وهذا نمط من أنماط التأكيد

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠.

على إرادة الضعف في الحديث، المبحوث عنه في علم الرجال، والمانع عن اعتبار مروياته.

إلاّ أنه مع ذلك، فقد أُعترض على دلالة تعبير النجاشي على ضعف سهل في الحديث، بما حاصله:

أنَّ قول النجاشي في سهل بن زياد، لا ينافي وثاقة سهل، ولا يعارض توثيق رجال الشيخ، فإنَّ المراد من الضعف في الحديث، هو الرواية عن الضعفاء، والمجاهيل، والاعتماد على المراسيل، وهي غير قادحة في العدالة، كما فعل العلامةُ، وجمهور الفقهاء في محمد بن خالد، الذي وثّقه الشيخ، وقال فيه النجاشي ما قاله في سهل، فحكموا بوثاقته مع بنائهم على تقديم الجارح، خصوصاً إذا كان مثل النجاشي.[1]

والأساس في هذا الكلام، البناءُ على أنَّ الضعف في الحديث، يجتمع مع الوثاقة، بل والجلالة على ما قالوا، بخلاف الضعيف، وقربوه بالقول:

إنَّ الذي ذكره النجاشي في حق سهل ابن زياد، هو (ضعيف في الحديث)، لا (ضعيف)، على نحو الاطلاق، وهو -أي هذا التعبير بضعيف في الحديث- دالّ على أنَّ مبانيه

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٢٦-٢٢٧.

الحديثية ضعيفة، كاعتماد المراسيل، أو على رواية الضعفاء، لا أنه في نفسه ضعيف، كما هو مقتضى اختلاف التعبير.

وبهذا المعنى رد سيدنا الاستاذ السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظله)، طعن النجاشي في سهل بن زياد، وقال في تقريبه:

إنَّ طعن النجاشي غير صريح في تضعيف سهل بن زياد؛ لأنَّ ضعف الحديث باصطلاح القدماء، لا يُراد به ضعف نقل الشخص للرواية، الراجع الى عدم وثاقته، بل ضعف الحديث الذي يرويه؛ لعدم التزامه بالاقتصار على رواية الأحاديث المعتمدة، فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء، أو اعتماد المجاهيل، الذي أشار اليه ابن الغضائري.[1]

ولكن لنا في المقام كلام، حاصله:

أن هذا الكلام ضعيفٌ، وذلك؛ لأنَّ الظاهر من التعبير بـ(ضعيف في الحديث) ضعف حديث الشخص نفسه، وللنجاشي في إرادة الإشارة الى الوثاقة في نفس الراوي، والضعف من جهة الرواية عن الضعفاء، والمجاهيل، والاعتماد على المراسيل، تعبير خاص، وهو: ((كان ثقة في الحديث، إلاّ أنّ أصحابنا قالوا: كان

(١) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: ١/ ٤٧٣، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ٩٤.

يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء))[1] كما ذكر هذا التعبير، بحق محمد بن أحمد بن يحيى.

نعم، ما ذكر في الاستشهاد بـ (محمد بن خالد)، فهو على خلاف ظاهر العبارة، وبالتالي، فلابدّ في الحمل عليه من قرينة، تعين على مثل هذا الحمل، وهي مفقودة في المقام، بل صريح التعبير من النجاشي إنما هو ارادة الإشارة الى الضعف في الحديث، المانع عن اعتبار المرويات.

فالنتيجة النهائية، أنَّ كلمات النجاشي واضحة الخدش في سهل بن زياد، وضعفه في الحديث، وبالتالي، عدم اعتبار مروياته.

الوجه الثاني:

كلمات ابن الغضائري بحق سهل بن زياد، فقد ترجم له في رجاله بالقول:

((سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي، الرازي، كان ضعيفاً

---

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

جداً، فاسد الرواية، والدين،[١] وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه، والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل،))[٢]. ودلالة كلمات ابن الغضائري صريحة جداً في فساد سهل، روايةً ومذهباً وعقيدةً، وأشار إلى أنَّ هذا معروف عنه في أوساط قم، مما دعى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، إلى إخراجه من قم الى الري.

إلاّ أنه قد أُعترض على تمامية دلالة كلماته على الطعن في سهل من جهات:

الجهة الاولى:

أنَّ كتاب ابن الغضائري غير ثابت النسبة الى صاحبه، وبالتالي، فلا اعتداد بما يرويه فيه، من تضعيفات.

والجواب عن ذلك واضح:

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٢٩ الرقم٢، وفيه (المذهب) بدل (الدين)، ابن داوود، الرجال: ص٢٤٩ الرقم ٢٢٩.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٦-٦٧ الرقم٦٥.

فقد تقدّم مفصلاً التحقيق في هذه الجهة[١]، وانتهينا الى أنَّ الصحيح ثبوت نسبة الكتاب لإبن الغضائري، والرجل نفسه ثقة، فلابدّ من الأخذ بما يضمّه الكتاب من تضعيفات، وأمور أخرى من معطيات رجالية، بل لا وجه حتى لما قيل من التفكيك بين تضعيفاته، فلا تقبل والأمور الأخرى من المعطيات الرجالية الواردة، بعد ثبوت نسبة الكتاب، ووثاقة مؤلفه.

الجهة الثانية:

وهي الجهة التي أشار إليها سيدنا الاستاذ الحكيم (دام ظله) من أنَّ طعن ابن الغضائري في سهل بن زياد لا اعتماد عليه، مع ما هو المعروف عنه في تسرعه في الطعن، وتشبثه بأدنى شبهة.[٢]

وبما يقرب منه، كان قد خدش صاحب تنقيح المقال (قدس سره)،[٣] وصاحب مستدرك الوسائل (رحمه الله).[٤]

---

(١) عادل هاشم، ابن الغضائري دراسة وتحليل: (مخطوط)

(٢) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: ١/ ٤٧٣.

(٣) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٩٣.

(٤) ينظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢٢٩-٢٣٠.

ولكن للمناقشة فيه مجال، وحاصله:

أنّ ابن الغضائري كان يمتاز بمنهجية علمية واضحة في تقييم الرواة، وكان يعتمد على أقاويل الأعلام، ويستقرأ روايات الراوي، وحتى أشعاره وكلماته الأخرى، وبعد ذلك يُصدر الحكم بحال الراوي، ولا مجال للحديث عن كونه متسرع الطعن، ويتشبث بأدنى شبهة؛ فإنَّ الرجل صاحب نظرة متأنية، واضحة المعالم، من خلال ما يعتمده من أسلوب في تحقيق حال الرواة، الذين يترجم لهم، وتقدّم[1] تفصيل ذلك كلّه.

وعليه، فما ورد في هذه الجهة، مما لا مجال للتعويل عليه، بل خلاف المدعى.

الجهة الثالثة:

أن الأصلَ في تضعيف ابن الغضائري لسهل بن زياد، هي كلمات أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي بحق سهل بن زياد، وهو مبني على اتهام سهل بن زياد بالغلو، وهو ليس فيه، وكذلك الكذب، وهو ليس فيه، والسبب وراء

(١) عادل هاشم، ابن الغضائري دراسة وتحليل: (مخطوط)

الأخذ بكلام أحمد بن محمد بن عيسى؛ أنه كان رئيس الشيعة في قم، ويحتج بكلامه، ويؤخذ بقوله.[١]

وللمناقشة فيه مجالٌ من جهات:

الأولى: أنه لا دليل على حصر منشأ اتهام سهل بالغلو، بأحمد بن محمد بن عيسى، بل لعلّه كان هناك من يتهمه بالغلو كذلك، ولكن لم تصل كلماتهم إلينا في المقام.

الثانية: أنه يحتمل كذلك أن تكون التهمة بالغلو، ثابتة على الرجل،- وسيأتي الكلام من هذه الجهة[٢]- بل ثبوت الغلو بحق الرجل هو الظاهر.

الثالثة: أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى وصف سهل بالغلو والكذب، وتجد أنَّ ابن الغضائري لم يتعرض لكون سهل كذاباً، فلو كان قد اعتمد مقالة أحمد بن محمد بن عيسى في سهل، لكان وصفه بالكذب، وهذا يُبعد احتمال كون مستند ابن الغضائري في حال سهل كلمات أحمد بن محمد.

فالنتيجة، أنَّ الاعتراضات غير صحيحة، ولا وجه لها.

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٥/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) ينظر: ص٦٩.

والمتحصل مما تقدّم:

أنَّ هذا الوجه في الطعن بسهل بن زياد تامّ، ولا غبار عليه.

الوجه الثالث:

تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل في كتابه (فهرست كتب الشيعة وأصولهم)، حيث قال في ترجمته:

((سهل بن زياد الآدمي، الرازي، يكنّى أبا سعيد، ضعيف، له كتابٌ، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه، ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه)).[1]

ودلالته على تضعيف سهل واضحة، ولكن مع ذلك أُعترض عليه بعدة اعتراضات:

الاعتراض الأوّل:

ما اشار اليه جمعٌ، كالشيخ المامقاني (رحمه الله)،[2] والمحدّث

(١) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٤٢ الرقم٣٣٩.

(٢) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٣٤/ ١٩٣.

النوري (رحمه الله)،[١] بأن الشيخ الطوسي رجع عن هذا التضعيف في كتاب الرجال، المتأخر في تأليفه عن فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بل وثّقه في كتابه (الرجال)، فيُعلم من ذلك أنه قد تبين له عند تصنيف كتاب الرجال، ما لم يكن مُتبين لديه، عند تصنيف كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وبذلك يسقط هذا التضعيف.

ولكن للمناقشة في هذا الاعتراض مجالٌ واسع:

وذلك لأنه قد تقدّمت[٢] الإشارة الى جملة من الشواهد والمؤيدات، التي تدفع باتجاه عدم ثبوت أصل التوثيق في كتاب الرجال، وهذا الاحتمال ليس ببعيد.

ويضاف الى ذلك:

أنه حتى على تقدير معارضته بتوثيقه في كتاب الرجال، فهناك الكثير من الوجوه وكلمات الأعلام -تقدّم قسم منها[٣] ويأتي قسم آخر[٤]- صريحة في تضعيف سهل بن زياد، وغلّوه،

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ينظر: عادل هاشم: رجال الطوسي دراسة وتحليل: ص ٢٨.

(٣) يراجع: ص٤٥.

(٤) ينظر: ص٦٢ وما بعدها.

وكذبه، وعدم اعتبار مروياته، بل أنها صريحة بكذبه، وحماقته.

فالنتيجة، أنَّ هذا الاعتراض لا يُفضي الى شيء معتبر، ولا إلى نتيجة مهمة، مؤثرة في حال سهل بن زياد.

الاعتراض الثاني:

ما أشار إليه المحدّث النوري (قدس سره)، في خاتمة مستدرك الوسائل، من أنه يمكن الجواب عن تضعيف الشيخ الطوسي، لسهل بن زياد في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من جهة وجوب تقييده بقاعدة الجمع بما في كتاب النجاشي، غير المنافي للوثاقة.[1]

ولكن هذا الاعتراض غير تامٍ؛ وذلك لما تقدّم بيانه من أنَّ تعبير النجاشي عن سهل بن زياد، واضح وصريح في ضعفه من ناحية الحديث، حيث قال عنه: ((كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه))[2]، وأي صراحة في إرادة الضعف في الحديث أكثر من هذه الصراحة؟

والغريب أنه مع كل هذه الصراحة، عاد بعض المعاصرين

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة المستدرك الوسائل: ٥/ ٢٤٧.

(٢) النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص١٨٥ الرقم٤٩٠.

وكرّر هذا الوجه في الاعتراض على تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره)، لسهل بن زياد في كتابه (فهرست كتب الشيعة وأصولهم)، فكلام النجاشي في المقام ظاهرٌ، بل صريحٌ بل أكثر من الصراحة في إرادة الإشارة الى الضعف في الحديث، وعدم اعتبار مرويات سهل.

الاعتراض الثالث:

ما أشار إليه سيدنا الاستاذ محمد سعيد الحكيم (دام ظله) في مصباح المنهاج، وحاصله:

أنَّ تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) لسهل بن زياد في كتاب الفهرست، فهو معارَض بتوثيقه له في كتابه -في أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) -،الذي قيل إنه متأخر عن الفهرست تأليفاً؛ لإشارته إليه فيه، فيكون مقدماً عليه، ولا أقل من تساقطهما، والرجوع في توثيق الرجل الى ظهور حال علي بن إبراهيم، وابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كتابيهما.[1]

وللمناقشة فيما أفاد (دام ظله) مجالٌ، وحاصله:

---

(١) ينظر الشيخ عادل هاشم بحوث رجالية في تفسير القمي مخطوط وكامل الزيارات دراسة وتحليل مخطوط.

أنَّ ما ذكره (دام ظله) مبني على أنَّ المدرك في حجية قول الرجالي، إنما هو من باب حجية خبر الثقة في الموضوعات الخارجية، ومنها حال الرواة؛ فلذلك يُتصور عندئذٍ تعارض الكلامين.

ولكن الصحيح -وهو المختار كما فصلناه في كتابنا مدرك حجية قول الرجالي من المختارات الرجالية[1]- كون المدرك في حجية قول الرجالي، كونه من باب أنه قرينة، ومقدمة، وشاهد، يحمل قيمة احتمالية معينة، قادرة على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي -وثاقة وضعفاً-، وبناءً على ذلك، فلا يمكن للتوثيق الوارد في كتاب الرجال -حتى ولو بمعية وقوع الرجل في إسناد ما يسمّى بتفسير القمي، وكامل الزيارات -أنْ يوصلنا الى الاطمئنان بوثاقة سهل، خصوصاً بعد وجود كلمات القدح الواضحة في حال الرجل، وعدم تمامية ما ذُكر من وجوه يمكن أنْ يستفاد منها وثاقته، كالوقوع في إسناد ما يسمى بتفسير القمي أو كامل الزيارات ،على تفصيل تقدّم[2].

---

(١) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص ٢٢٣.

(٢) ينظر عادل هاشم بحوث رجالية في تفسير القمي مخطوط و عادل

فالنتيجة، أنَّ هذا الاعتراض، غير تامّ.

الوجه الرابع:

قيام محمد بن الحسن بن الوليد باستثناء روايات سهل بن زياد في نوادر الحكمة، مع جملة من استثناهم من ذلك، فقد ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، القمي، أنه:

((كان ثقة في الحديث، إلاّ أنَّ أصحابنا قالوا: كانوا يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه من مطعن في شيء، وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل .... أو عن سهل بن زياد الآدمي)).[1]

وتقدّم منا الحديث مفصلاً[2]، على أنّ الأصل في دلالة

هاشم كامل الزيارات دراسة وتحليل مخطوط

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

(٢) ينظر عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة وضعف من استثني منهم: ص٥٧.

الاستثناء من قبل ابن الوليد، هو ضعف كل من أُستثني (وهم حوالي ٢٦ راوٍ) انفسهم، لا رواياتهم في نوادر الحكمة فحسب، إلاّ إذا ثبت في مورد أنَّ هناك قرائن وشواهد على خلاف ذلك، فعندئذٍ لا يدلّ الاستثناء على ضعف المستثنى، كما حدث في محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، بمعية كلام أبي العباس بن نوح، واستغرابه من شموله بالاستثناء.

فإذا تمّ ما تقدّم، اتضح أنَّ سهل بن زياد ضعيف في الحديث، ومروياته غير معتبرة.

إلاّ أنه مع ذلك، فقد اعترض جمعٌ على أصل دلالة الاستثناء في المقام على الضعف في الحديث، وقرّب الوحيد البهبهاني (قدس سره) الكلام في المقام، بالقول:

((ربما تأمل في إفادة هذا الاستثناء للقدح في نفس الرجل المستثنى.... ويؤيد التأمل، أنَّ النجاشي وغيره وثّقوا بعضاً من هؤلاء، مثل حسن بن الحسين اللؤلؤي))،[1] والى مثل ذلك أشار سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)،[2] وكذلك غيرهم.

ولكن تقدّم منا مفصلاً الحديث في هذه الاعتراضات

(١) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٢٩٦.

(٢) ينظر: الخوئي، كتاب الصلاة: ٢/ ١٠٣.

والاشكالات، وانتهينا الى عدم تماميتها، وأنَّ الصحيح دلالة الاستثناء على الضعف، إلاّ في موارد خاصة، أشرنا إليها فراجع[١].

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه تامٌ.

الوجه الخامس:

ما نقله الكشي في رجاله، من أنَّ سهل بن زياد أحمق!، وحاصله:

أنَّ الكشي ذكر في ترجمة أبي الخير صالح بن أبي أحمد الرازي:

((قال علي بن محمد القتيبي: سمعت فضل بن شاذان يقول في أبي الخير -وهو صالح بن سلمة أبي حماد الرازي- كما كُنّي، وقال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق)).[٢]

---

(١) ينظر عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة وضعف من استثني منهم: ص٥٧.

(٢) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٧ الرقم ١٠٦٨. وفي نسخة أخرى (وهو أحمق).

والرواية وإنْ خُدش فيها سنداً، من جهة علي بن محمد القتيبي، إلاّ أنَّ الخدش ليس في محلّه؛ وذلك لما تقدّم منا مفصلاً[١] في الحديث عن حال الرجل، وانتهينا إلى ان الصحيح كون الرجل معتبر الرواية.

وأمّا الفضل، فالرجل ثقة، عظيم المنزلة، كما تقدّم[٢].

واما من ناحية الدلالة: فقد ذُكر في معنى الحَمَق كلمات:

الأولى: ما ذكره ابن منظور، من أنَّ :

((الحمق، ضد العقل، والجوهري: الحمق، والحمق قلّة العقل، حَمِق يحمق حمقاً وحُمقاً وحماقة وحَمَق وانحمق، واستحمق الرجل، إذا فعل فعل الحمقى، .....وحقيقة الحمق، وضع الشيء في غير موضعه، مع العلم بقبحه)).[٣]

وكذلك تعرّض صاحب مجمع البحرين للحمق لغة، وقال فيه:

((في الحديث: ينبغي للمسلم مجانبة الأحمق، فإنه لا يشير

---

(١) عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٨١.

(٢)]] يراجع: ص٢٩

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ١٠/ ٦٧ مادة حِمَق.

عليك بخير، والأحمق من يسبق كلامه فكره، وهو من لا يتأمل عند النطق، وهل ذلك الكلام صواب أم لا؟ فيتكلم به من غفلة،..... والحمق بالضم وبضمتين: قلّة العقل وفساده)).[1]

وقد ذكر الكشي في رجاله:

((حدثني يونس بن عبد الرحمن عن رجل، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): **كان أبو الخطاب أحمق، فكنت أحدّثه فكان لا يحفظ، وكان يزيد من عنده**)).[2]

وتوصيف الفضل بن شاذان، لسهل بن زياد في المقام، يحتاج الى وقفة؛ وذلك لأننا نعتقد أنَّ الفضل أشار الى جهة مهمة جداً في شخصية الرواة، لم أجد أحداً تعرض للحديث عنها في وصف الرواة، وهو جانب الشخصية، والتركيبة النفسية للرواة، وباعتقادي أنَّ الفضل أجاد في الوصف، فقد أشار -بمعية ما ورد في وصف أبي الخطاب- الى أنَّ هذا النمط من الشخصيات الروائية -سواءٌ الضعيفة المغالية، أو الجدلية حتى-

---

(١) الطريحي، مجمع البحرين: ١/ ٥٧٥ مادة حِمَق.

(٢)الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٨٤ الرقم ٥٢٢ ، ابن داود، الرجال: ص٢٧٦ الرقم ٤٨٢.

كانت مضطربة الشخصية كذلك، وهذا تشخيص مهمٌ ودقيق، ينير أمامنا الطريق في تحليل الشخصيات الضعيفة، والجدلية، والكذابة، والمغالية، وأنَّ اضطرابها في الحديث والرواية، كانت نتيجة طبيعية لاضطرابها في الشخصية، والسلوك، والعقيدة، والمبادئ، والمنهج، وهذه جهة مهمة في الرواة، لابدّ من التقاط ما يمكن أنْ يرسم ملامح شخصياتهم، من خلال كلمات أعلام الرجال، وأهل الجرح والتعديل.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه أضاف خدشاً جديداً في سهل بن زياد، نعتقد أنه كان سبباً في اضطراب مروياته، ومعتقداته.

الوجه السادس:

إخراج سهل بن زياد من قم، بأمر من أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، والرجل كان رئيس القميّين في زمانه، والمتحكم بالأمور، ووجهاً اجتماعياً مهماً، وكانت له سطوة، وقد أخرج غير واحد من الرواة من قم، بعدما بانت له قرائن تخدش في حديثه، كالرواية عن الضعفاء، واعتماد المراسيل، أو أمارات الغلو والكذب، ونحو ذلك، ومن الواضح بمعية ما أشار إليه النجاشي في ترجمة سهل بن زياد، من أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري شهد على سهل بن

زياد بالغلو والكذب.[١]

إنَّ المعايير التي وضعها أحمد بن محمد بن عيسى لإخراج الرواة، المضطربة أحوالهم، كانت بشكل أو بآخر متوفرة في سهل بن زياد، والاّ لما أخرجه من قم الى الري، وسيأتي مزيد كلام في هذه الجهة[٢].

والمتحصل من هذا الوجه:

أنَّ إخراج سهل من قم، إشارة واضحة الى الخدش في حال سهل، من ناحية الحديث، واعتباره.

الوجه السابع:

ولعلّه أهم الوجوه التي تخدش في سهل، وأوسعها كلاماً، وهي أنَّ الرجل من الغلاة، ومن الواضح أنَّ فساد اللسان والحديث في الغلاة، إنما هو مستبطنٌ في غلوهم، والعمدة في اتهام سهل بالغلو، هو ما ذكره أحمد بن محمد بن عيسى بحقه، -كما نقل ذلك النجاشي في ترجمة سهل بن زياد -،حيث قال بحقه:

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست اسماء ومصنفي الشيعة: ص١٨٥ الرقم ٤٩٠.

(٢) ينظر: ص٧٣.

((كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه، -أي على سهل بن زياد- بالغلو والكذب، وأخرجه من قم الى الري، وكان يسكنها)).[1]

وقيل في توضيح هذا الوجه: إنَّ الأصل في تضعيف سهل، هو الموقف الصادر من بعض أصحابنا القميّين، كأحمد بن محمد بن عيسى، وابن الوليد، والصدوق، وقد تبعهم عليها أصحابنا العراقيون كابن نوح، والنجاشي، وابن الغضائري، وكذلك الشيخ في بعض كلماته، ولكن يبدو أنَّ موقف أصحابنا في الري، كان مختلفاً عن ذلك.

ولتحقيق الحال، ينبغي الحديث عن المواقف الثلاثة:

أوّلاً: موقف أصحابنا الرازيين:

والظاهر أنه لم يكن سلبياً من سهل بن زياد، اذ يبدو أنه بعد أُخرج من قم، وسكن الري، وجد احتضاناً له من قبل أصحابنا هناك، فقد تتلمذوا عليه ورووا عنه، وممن روى عنه جمع من مشايخ الكليني، من أهل الري الذين يروي عنه بواسطتهم، ويعبّر عنهم بـ(عدة من أصحابنا) وهم (علي بن

(١) النجاشي: فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠.

محمد بن إبراهيم الكليني، الملقب بـ(علان) خال الكليني(قدس سره)، ومحمد بن أبي عبد الله، وهو محمد بن جعفر بن عون، أبو الحسين الأسدي الكوفي، نزيل الرّي، ومحمد بن الحسن، وهو -فيما حقق السيد البروجردي (قدس سره)- أبو الحسن الطائي الرازي، وكان من رجال الحديث في الري، ومحمد بن عقيل الكليني الرازي.

والملاحظ أنَّ لسهل وحده ما يزيد عن (١٢٠٠ رواية)، وهو عدد كبير، ومن المعلوم أنَّ الإكثار من الرواية عن الضعفاء، كان امراً معيباً عندهم، وموجباً للقدح في الراوي، فيما يظهر ذلك مما ذكر في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، حيث قال

((وكان ثقة في نفسه، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل)).[1]

بل أنَّ رواية الثقة عن الشخص الضعيف جداً، كان يُعدّ عندهم أمراً مستغرباً، كما يظهر ذلك مما ذكر في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك، حيث قال:

((كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٢ الرقم٦٥.

الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدرى كيف روى عنه، شيخنا النبيل الثقة، أبو علي بن همام، وشيخنا جليل الثقة، أبو غالب الزراري (رحمهما الله)؟)).[1]

وعلى ذلك، كيف يمكن التصديق بأنَّ سهل بن زياد كان عند الأجلّاء، من أصحابنا من أهل الري، بتلك المثابة من الضعف والسقوط، الذي نقل عن أحمد بن محمد بن عيسى، وابن الغضائري وغيرهما، ومع ذلك رووا عنه؟!

بل كيف يمكن القول: بأنه كان ضعيفاً عندهم، وأكثروا الرواية عنه بهذا العدد الهائل من الروايات؟!

إنَّ هذا مما يصعب البناء عليه، بل الأقرب في النظر، أنه كان بناؤهم على وثاقته، كما ورد في رجال الشيخ (قدس سره)، ولعلّه استند فيه، الى ما حُكي له من كلام البعض منهم، أو وجده في كتابه.

والحاصل:

أنَّ مقتضى الشواهد والقرائن، أنَّ موقف أصحابنا في الري

---

(١) النجاشي، الرجال: ص ١٢٢.

من سهل بن زياد، لم يكن كموقف بعض القميّين منه، بل أنهم كانوا يعتمدون رواياته، ويأخذون بها.

ثانياً: موقف أصحابنا القميّين:

والظاهر أنه لم يكن موقفاً موحداً، فإن البعض منهم، كمحمد بن يحيى العطار، والحسن بن متيل، ومحمد بن الحسن الصفّار، ومحمد بن علي بن محبوب، كانوا يروون عن سهل بن زياد، ولا يجدون مبرراً لعدم سماع الحديث منه.

نعم، أحمد بن محمد بن عيسى كانَ متشدداً في موقفه منه بالغلو والكذب -كما مرّ عن النجاشي-، وكان ينهى الناس عن السماع منه، والرواية عنه -كما مرّ عن ابن الغضائري-، ولا يبعد أنَّ اتهامه له بالكذب، إنما هو من جهة اعتقاده بغلوه، فإنه لا ينفك عن الكذب عادة.

ولكن غلو سهل بن زياد، مما يصعب تصديقه، فإن ما نُقل عنه من الروايات بشأن الأئمة (عليهم السلام)، مما لا يختلف في مضامينه، مما يعتقده سائر الإمامية، كما أنَّ الغلاة لا يرون تكليفاً، ولا يعتقدون عبادة، بل لا حلالاً، ولا حراماً، ولا يجتمع الغلو والعبادة وتعليمها، والحال أننا إذا راجعنا كتاب الكافي، نجد لسهل من أول كتاب الطهارة الى آخر كتاب الديات، في

أكثر الأبواب، خبراً أو أزيد، ومثل هذا الشخص كيف يقال عنه: كان غالياً؟!

وكذا أفاده المحدّث النوري (قدس سره)[1] وقد فصّل الكلام في نفي الغلو عن سهل، بما لا مزيد عليه.

والحقيقة أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى، الذي هو الأصل في اتهام سهل بن زياد بالغلو والكذب، مما يصعب الاعتماد على جرحه وقدحه، فإنَّ الذي يظهر من حاله، أنه كان ممن يتسرع في الطعن في الرواة، ثم يتراجع عنه، فقد حكى ابن الغضائري[2] أنه طعن في أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأبعده عن قم، ثم أعاده إليها، واعتذر منه، ولما توفي مشى في جنازته، حافياً، حاسراً؛ ليبرأ نفسه مما قذفه به.

وحكى النجاشي[3] عن الكشي، عن نصر بن صباح، أنه قال:

((ما كان أحمد بن محمد بن عيسى، يروي عن ابن محبوب؛ من أجل أنَّ أصحابنا يتهّمون ابن محبوب في روايته

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص٦٣.

(٣) النجاشي، الرجال: صفحة: ٨٢ الرقم١٩٨.

عن أبي حمزة الثمالي، ثم تاب ورجع عن هذا القول)).

وحكى الكشي، عن علي بن محمد القتيبي، عن الفضل بن شاذان قال: ((كان أحمد بن محمد بن عيسى تاب، واستغفر من وقيعته في يونس، لرؤيا رآها))[1]!!

فهل مثل هذا الشخص، الذي يتسرع في القدح في الآخرين من الثقات، والأجلّاء، ثم يتراجع عن ذلك لاحقاً، وربما استند الى الرؤيا ونحوها، ممن يمكن الاعتماد على جرحه؟!

بل قد يقال[2] أنَّ إخراجه للبرقي من قم، لروايته عن الضعفاء، واعتماده للمراسيل، مما يرفع الوثوق بمثل هذه التصرفات، المبنية على العنف والقسوة، الناشئة عن ما له من قوة ونفوذ في البلد، فإنه وإنْ أمكن حمله على الصحة في نفسه، إلاّ أنه لا طريق لاستكشاف وهن من يتصدى لمقاومته، بنحو تقبل شهادته المذكورة.

والحاصل: أنَّ طعن أحمد بن محمد بن عيسى في سهل بن زياد، مما لا سبيل الى الوثوق به.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٨٧ الرقم٩٥١.

(٢) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: ١/ ٤٧٤.

واما استثناء ابن الوليد والصدوق سهل بن زياد، في ضمن آخرين من رجال كتاب نوادر الحكمة، فيمكن أنْ يقال: أنه لا يدلّ بالضرورة على ضعف هؤلاء، بل يمكن أنْ يكون من جهة أنه روى عنهم في هذا الكتاب، مضامين غير صحيحة، رووها عن الضعفاء والمجاهيل، فاقتضى ذلك استثناء رواياتهم، وهذا هو الأنسب بعبارة الشيخ (قدس سره) في الفهرست، عند حكاية الاستثناء، حيث قال:

((وقال أبو جعفر بن بابويه: إلّا ما كان فيها من غلو، أو تخليط، وهو الذي يكون في طريقه .....))[1].

وبالجملة:

لم يظهر من ابن الوليد، والصدوق، تضعيف من استثنيا رواياتهم من نوادر الحكمة، وإنما الحكم بكونها مما تضمن الغلو والتخليط، وقد يكون السبب في ذلك هو اعتماد الثقة للضعيف، وروايته عنه، مما لا يصح صدوره عن الإمام (عليه السلام).

فالنتيجة، أنَّ المؤكد من موقف أصحابنا القميّين، في تضعيف سهل بن زياد، هو ما صدر من أحمد بن محمد بن عيسى، ومرّ أنه لا يمكن الاعتماد عليه، وأمّا الآخرون، فلم

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٢.

يظهر منهم تضعيفه في نفسه.

ثالثاً: موقف أصحابنا العراقيين:

والظاهر أنّ الأساس فيه، هو ما حكي عن القميّين بشأن سهل بن زياد، وحيث مرّ الخدش فيه، فلا وجه للاعتماد على ما يستفاد من كلمات النجاشي، وابن الغضائري، والشيخ في الفهرست والاستبصار، من الطعن فيه.

ويضاف الى ذلك ما قيل[1]:

من أنَّ طعن النجاشي غير صريح في تضعيفه؛ لأنَّ ضعف الحديث باصطلاح القدماء، لا يراد به ضعف نقل الشخص للرواية، الراجع على عدم وثاقته، بل ضعف الحديث الذي يرويه، لعدم التزامه بالاقتصار على رواية الأحاديث المعتمدة، فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء، أو اعتماد المجاهيل، الذي أشار إليه ابن الغضائري.

نعم، نقل عن أحمد بن محمد بن عيسى، أنه كان يشهد عليه بالكذب، وعدم ردّه له ظاهر في توقفه في وثاقته، كما أنَّ طعن ابن الغضائري لا اعتماد عليه، مع ما هو المعروف عنه

(١) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٤٧٤.

من تسرّعه في الطعن، وتشبثه فيه بأدنى شبهة، وأما تضعيف الشيخ (قدس سره) له في الفهرست، فهو معارّض له بتوثيقه في كتابه في أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، الذي قيل أنه متأخر عن الفهرست تأليفاً؛ لإشارته اليه، فيكون مقدماً عليه، ولا أقل من تساقطهما، والرجوع في توثيق الرجل الى ظهور حال علي بن إبراهيم، وابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كتابيهما، المؤيد أو المعتضد بما أشرنا اليه من إكثار الكليني، وغيره من الأصحاب، من الرواية عنه .

هذا ما يمكن أنْ يقال في المناقشة، فيما ذكر في القدح بسهل بن زياد، وترجيح توثيقه.

ويمكن التعقيب عليه، بما يأتي:

أوّلاً: أمّا ما ذكر بشأن موقف الرازيين من أصحابنا، تجاه سهل بن زياد، فهو لا يخلو من مبالغة، فإنَّ أقصى ما يمكن أن يقال، أنهم كانوا لا يعتقدون أنَّ الرجل بتلك المثابة من الضعف، الذي مرّ عن أحمد بن محمد بن عيسى، وابن الغضائري، وأمّا أنه كان ثقة عندهم، فهذا عارٍ عن الدليل.

ويحتمل أنَّ حاله عندهم، كان حال الكثير من الرواة، الذين يُعرف حديثه تارة، ويُنكر أخرى، ولم يُتأكد ضعفهم، ولا

وثقاتهم، بل يحتمل أنه كان ضعيفاً عندهم أيضاً، ومع ذلك روى عنه جمعٌ منهم، وليسوا هم بالعدد الكبير، بل بضعة أشخاص -فيما ورد في أسانيد الروايات الموجودة بأيدينا-، وبعضهم ممن ذُكر، أنه كان يروي عن الضعفاء، كمحمد بن جعفر بن عون، وهو محمد بن أبي عبد الله.

ولم يثبت عن أيٍ من هؤلاء، أنه روى عن سهل روايات كثيرة، بل لعلّهم لم يرووا عنهم الاّ كتبه جملة، وقد رواها عنهم كذلك الكليني، ثم أورد جملة من رواياتهما في كتابه (الكافي)، بعد حصول الاطمئنان له بصحتها، كما هو طريقة القدماء في العمل بأخبار الضعفاء.

وعلى ذلك، فلا يصدق على أي من مشايخ الكليني، أنه أكثر الرواية عن الضعيف، كما لا يصدق ذلك على الكليني نفسه؛ لأنه روى تلك الروايات مع الواسطة، فإنَّما كان يُعد موجباً للقدح في الرجل عندهم، هو انه يروي كثيراً عن الضعفاء مباشرةً، وأمّا أنْ يورد روايات الضعفاء، التي رواها له مشايخه الثقات، فلم يكن موجباً للطعن فيه بوجه، كما يظهر ذلك بتتبع كلماتهم.

وبالجملة:

إنَّ أقصى ما يمكن ادعائه بشأن موقف أصحابنا في الري من سهل بن زياد، هو أنه لم يكن عندهم غالياً كذاباً، كما كان يقول أحمد بن محمد بن عيسى، أو فاسد الرواية والمذهب، كما كان يقول ابن الغضائري، وأما أنه لم يكن ضعيفاً أصلاً، فلا يمكن إثباته بدليل.

ثم أنه لا غرو في أنْ يكون شخصٌ في نظر جمعٍ، في غاية الضعف والسقوط، ولا يراه جمعٌ آخر كذلك، بل يرونه من الثقاة الأجلّاء، فهذا جعفر بن محمد بن مالك، قال فيه ابن الغضائري:

((كذابٌ، متروك الحديث جملة، وفي مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء، والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء، مجتمعة فيه))[1].

وقال النجاشي -بعد أنْ ضعّفه أشد التضعيف-:

((ولا ادري كيف روى عنه شيخنا، الجليل، الثقة، أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة، أبو غالب الزراري (رحمهما الله)))[2].

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص٤٨ الرقم٢٧.

(٢) النجاشي، الرجال: ص ١٢٢.

ومع ذلك قال الشيخ:

((ثقة، ويضعّفه قوم، روى في مولد القائم (عليه السلام) أعاجيب))[١]. وهذا مفضل بن عمر، قال فيه النجاشي:

((فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبأ به، وقيل إنه كان خطابياً، وقد ذكرت له عدة مصنفات، لا يعوّل عليها))[٢]

وقال ابن الغضائري: ((ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطابي....ولا يجوز أنْ يكتب حديثه))[٣]، ومع ذلك عدّه الشيخ المفيد (رحمه الله)[٤] من خاصة أبي عبد الله، وبطانته، وثقاته، والفقهاء الصالحين، ومدحه آخرون أيضاً.

ثانياً: وأمّا ما تقدم بشأن موقف أصحابنا القميّين من سهل بن زياد، فيلاحظ عليه:

أوّلاً: أنَّ روايات محمد بن يحيى العطار، ومحمد بن الحسن الصفّار، وأضرابهما، وسهل بن زياد محدودة جداً، ولا يمكن أنْ

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤١٨ الرقم٦٠٣٧.

(٢) النجاشي، الرجال: ص ٤١٦ الرقم١١١٢.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٧ الرقم١١٧.

(٤) ينظر: المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢١٦.

تجعل مؤشراً إلى اعتمادهم عليه.

ثانياً: لا سبيل الى المناقشة في شهادة أحمد بن محمد بن عيسى على سهل، بالغلو والكذب بما مرّ، فإنَّ تشدد القميّين بصورة عامة في الغلو، وعدّهم بعض ما لا يُعدّ غلواً عندنا، من أول درجات الغلو، وإنْ كان أمراً صحيحاً، إلاّ أنَّ الغلو الذي يستحق صاحبه البراءة منه، ونهي الناس عن السماع عنه، والطرد من البلد، لا يناسب أنْ يكون من الدرجات الدنيا من الغلو.

وأما كون رواياته الموجودة بأيدينا، ذات مضامين صحيحة فيما يتعلق بالعقائد، ورواياته، وأحكام العبادات و نحوها، فهو لا يقتضي عدم غلوه، فإن معظم المغالين لهم روايات من هذا القبيل، وأما رواياتهم التي كانت متضمنة للغلو، فهي في الغالب مما لم تصل بأيدي المتأخرين، إذ جرى استبعادها والتخلص منها غالباً، عند تأليف الجوامع[1]، ويحتمل أنَّ سهل بن زياد لمّا سكن الري، عَدلَ عن طريقته التي كان عليها في قم، فلم يعد يبث بين أهل الري ما كان يعتقده من الغلو، ولعلّه غيّر أيضاً من سلوكه العملي، إذا كان قد تمثل الغلو فيه

(١) هامش لبيان هذا المطلب ؟؟؟

من بعض الجهات، ولذلك تلقّاه أهل الري بالقبول، ورووا عنه.

وأما ما استشهد به المحدّث النوري (رحمه الله)[١] على عدم غلوه من مكاتبته الى الإمام العسكري (عليه السلام)، في سنة (٢٥٥ للهجرة)، على أساس أنّ هذه المكاتبة، كانت بعدما جرى لسهل على يد أحمد بن محمد بن عيسى، لأنَّ الأخير لم يُدرك الإمام العسكري (عليه السلام)، فهو اشتباه غير متوقع من مثله (طاب ثراه)، فإنَّ أحمد بن محمد بن عيسى كان حياً الى سنة ((٢٧٤ أو ٢٨٠))، حيث مشى في جنازة البرقي -كما ذكر في ترجمته-، بل ذكر ابن حجر[٢] أنه كان في حدود الثلاثمائة، فمن المظنون قوياً أنَّ المكاتبة المذكورة، كانت قبل زمن طويل مما صدر منه بحق سهل بن زياد.

مضافاً إلى أنه لا دلالة في مكاتبته للإمام (عليه السلام)، إلى عدم غلوه وكذبه، ولعلّه (عليه السلام) وجد مصلحة في الرد على رسالته، التي سأل فيها عن توحيد الله تعالى؛ ليكون حجة عليه، وعلى غيره من المغالين.

ثالثاً: أنَّ ما ذكر من أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى كان

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٣١.

(٢) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان: ١/ ٢٦٠.

ممن يتسرّع في القدح والطعن، ثم يتراجع عنه لاحقاً، وربما استند الى الرؤيا، التي لا تصلح أنْ يعتمد عليها في هذا المجال، مخدوشٌ بأنَّ تراجعه عمّا صدر منه من الطعن بحق بعضهم، إنْ دلّ على شيء، فإنما يدلّ على ورعه، وخضوعه للحق متى تبين له، حتى إذا اقتضى ذلك اعترافه بالخطاء علانية، بالرغم من أنه مما لا يسهل على مثله، حيث كان يتبوأ موقع الزعامة في بلده قم.

هذا، مضافاً الى أنه لم يثبت رجوعه عمّا صدر منه، إلاّ بشأن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأمّا بشأن يونس بن عبد الرحمن، والحسن بن محبوب، فلم يثبت أصل ما حكاه الكشي، من قدحه فيهما؛ لعدم ثبوت وثاقة نصر بن الصباح، والقتيبي.

وبذلك يظهر، أنه لا وجه للتشنيع عليه، بأنه كان يعتمد على الرؤيا أحياناً، مع أنّ تنبه الشخص الى خطئه بسبب رؤياً يراها، مما لا غرابة فيه أصلاً.

رابعاً: أنَّ ما قيل: من أنّ أحمد بن محمد بن عيسى، قد أخرج أحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم؛ لروايته عن الضعفاء، واعتماده المراسيل، وهذا مما يرفع الوثوق بمثل هذا

التصرف، المبني على العنف والقسوة..... .

فهو في غير محلّه، كما يظهر ذلك بملاحظة عبارة ابن الغضائري، الذي هو الأصل في حكاية ذلك، حيث قال:

((طعن عليه -أي البرقي- القميّون، وليس الطعن فيه، وإنما الطعن في مَن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عن من يأخذ، على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه.....، ولمّا توفي، مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته، حافياً، حاسراً، ليبرأ نفسه مما قذفه به))[1].

وهذه العبارة واضحة الدلالة، على أنَّ طعن القميّين في البرقي، كان أبعد من كونه راوياً عن الضعفاء، ومعتمداً للمراسيل، بل أنهم كانوا يطعنون عليه في نفسه، وأنَّ أحمد بن محمد بن عيسى بالذات قد قذفه بأمرٍ ما، وأخرجه لذلك من قم، لا لمجرد كونه غير متحرج في الرواية عن الضعفاء، واعتماد المجاهيل، فإنّ هذا مما كان ثابتاً على البرقي، باعتراف ابن الغضائري نفسه، فلم يكن مورداً لتراجع أحمد بن محمد بن عيسى عن موقفه تجاهه، وإعادته الى قم بعد إخراجه منها.

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص٣٩ الرقم١٠.

وبالجملة، لا أساس لما قيل، من أنّ إبعاد أحمد بن محمد بن عيسى البرقي عن قم، كان لروايته عن الضعفاء، واعتماده المجاهيل، وهو يكشف عن ممارسته للعنف والقسوة، فيما لا يستدعي ذلك، فلا يبقى وثوق بتصرفاته المماثلة له، كما جرى بالنسبة الى سهل بن زياد.

وأمّا القول بأنّ النفي والإبعاد، مما لا مبرر له أصلاً، حتى بحال الغالين والكذابين، اذ لم يرد في الشرع الحنيف ما يدلّ عليه.

فهو مردود، بأنه قد يكون من مقتضيات النهي عن المنكر، فإنَّ الذين يبثون الأكاذيب، والعقائد الفاسدة بين الناس، ويزيفون وعيهم، اذا لم توجد طريقة أخرى لمنعهم من ذلك، ووصل الأمر الى النفي، والطرد عن البلد، يجوز ذلك، بل يتعين في حق من له القدرة عليه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى كذلك، وقد أبعد بالإضافة الى سهل بن زياد، بعضاً أيضاً، منهم محمد بن علي الصيرفي (أبو سمينة) الذي كان من الغالين، والكذّابين المشهورين، حيث نزل عنده في قم في البداية، ولما اشتهر أمره بها، نفاه عنها، ولا غضاضة على أحمد

بن محمد بن عيسى فيما صنعه ذلك ابداً.[١]

هذا وقد يُقدح في أحمد بن محمد بن عيسى من جهة ما ورد في خبر الخيراني،[٢] عن أبيه، من كتمانه الشهادة على إمامة الإمام الهادي (عليه السلام)، ولكن الخبر المشار إليه ضعيفٌ سنداً؛ لعدم توثيق الخيراني، حتى لو بُني على كون أبيه خيران، الخادم المعلوم وثاقته، مع أنّه ليس عليه شاهدٌ واضح، مضافاً الى أنَّ هذا الخبر لا يقتضي إلاّ صدور هفوة من أحمد بن محمد بن عيسى في شبابه، وقد بقي بعد ذلك عشرات السنين، وعظيم مقامه، والكل متفق على مكانته المتميزة، وقد أشار إليها الصدوق (قدس سره) في ضمن كلام له، قائلاً:

((وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله، وجلالته، يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت (رضي الله عنه)))

---

(١) مما لا يخفى إننا قد ابتلينا في زماننا ببعضهم ممن كان يتبنى بعض الآراء الفاسدة، ويبثها بين الطلبة فأحدث إرباكاً في الحوزة العلمية، فاضطر بعض المتنفذين الى التسبيب في إخراجه من النجف الاشرف، وتسفيره الى بلد آخر.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٢٤ ب:الإشارة والنص على أبي الحسن الثالث ح٢.

[١]، فيلاحظ أنَّ عدّ رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الله بن الصلت القمي، ميزة للأخير، مع أنَّ الرجل كان ثقة، مسكوناً الى روايته، كما ذكر في ترجمته،[٢] فهو إنْ دلّ على شيء، فإنما يدلّ على مدى جلالة أحمد بن محمد بن عيسى، وما كان يحظى به من مكانة رفيعة بين الأصحاب.

وقد قال عنه النجاشي:

((أبو جعفر (رحمه الله) شيخ القميّين، ووجههم، وفقيههم، غير مدافع))[٣]، ومثل هذا ما ذكره الشيخ في الفهرست[٤]، وقد وثّقه صريحاً في كتاب الرجال[٥].

وبالجملة، فلا مجال للتشكيك في مكانة أحمد بن محمد بن عيسى، وبالتالي، التقليل من أهمية القدح الصادر منه، بحق سهل بن زياد.[٦]

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣.

(٢) ينظر: النجاشي، رجال: ص٢١٧ الرقم٥٦٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٨٢ الرقم١٩٨.

(٤) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٦٨ الرقم٧٥.

(٥) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٣٥١ الرقم٥١٩٧.

(٦) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال:١/ ٢٩٥ - ٣٠٦.

فتحصل مما تقدّم:

صحة ما ورد في هذا الوجه، وأنّ سهلاً ممن رُمي بالكذب والغلو، وهو كافٍ للطعن في حديثه، والانتهاء الى عدم اعتبار مروياته، خصوصاً بمعية الوجوه الخادشة في حاله، متقدمة الذكر.

وخلاصة الكلام في شخص سهل بن زياد، أنه لا يمكن الاعتماد على مروياته؛ لتضعيفه من قبل الأعلام، ورميه بالغلو والكذب.

هذا تمام الكلام في شخص سهل بن زياد.

مشايخ سهل بن زياد، ومَن روى عنه

الإشارة إلى هذه الجهة تحمل فائدة كبيرة؛ لأنها تعطي معطيات واضحة عن طبقة الراوي، وميوله العقائدية والفقهية، وقد تؤكد جملة كبيرة من سماته الشخصية، فعلى سبيل المثال، الرواية عن من طعن عليه بالغلو، كاشف عن ميوله في الغلو، -إن لم يكن بنفسه داخلاً في الغلو-، وكذلك الجهات الأخرى في الرواة.

وعليه، فيقع الحديث أولاً في مَن روى عنه سهل، وهم الذين يعتبرون مشايخه، وثانياً في مَن روى عن سهل ابن زياد، وهم الذين يعتبرون بمثابة تلامذته.

أما الكلام في مَن روى عنه سهل بن زياد:

فسوف نشير إلى أسمائهم فقط، تاركين تفصيلات أحوالهم إلى المفصلات في هذا الباب، وهم:

١ـ إبراهيم بن عبد الرحمن.

٢ـ إبراهيم بن عقبة.

٣ـ إبراهيم بن محمد المدني أو المديني.

٤ـ إبراهيم بن محمد الهمداني.

٥ـ أبو عبد الله الجاموراني.

٦ـ أبو هاشم الجعفري.

٧ـ أحمد بن إسحاق الرازي.

٨ـ أحمد بن بشير البرقي.

٩ـ أحمد بن عبد العزيز.

١٠ـ أحمد بن عبدوس.

١١ـ أحمد بن المثنى.

١٢ـ أحمد بن محمد بن أبي نصر، روى عنه كثيراً.

١٣ـ أحمد بن محمد البصري.

١٤ـ أحمد بن محمد القلانسي.

١٥ـ أحمد بن هارون بن موفق المديني.

١٦ـ إسماعيل بن مهران.

١٧ـ أيوب بن نوح.

١٨ـ بكر بن صالح.

١٩ـ جعفر بن محمد الأشعري، روى عنه كثيراً.

٢٠ـ الحسن بن ظريف.

٢١ـ الحسن بن عباس بن حريش.

٢٢ـ الحسن بن علي بن فضّال.

٢٣ـ الحسن بن علي الوشاء.

٢٤ـ الحسن بن محبوب، روى عنه كثيراً.

٢٥ـ الحسن بن يزيد.

٢٦ـ صفوان بن يحيى.

٢٧ـ عبد الرحمن بن أبي نجران، روى عنه في موارد غير قليلة.

٢٨ـ علي بن أسباط، روى عنه في عشرات الموارد.

٢٩ـ علي بن حسان الواسطي.

٣٠ـ علي بن الحكم.

٣١ـ علي بن الريان.

٣٢ـ علي بن مهزيار، وروايته عنه في عشرات الموارد،

والمائز لتلك الروايات، كونها في الأعم الأغلب منها، مكاتبات.

٣٣ـ عمر بن عثمان.

٣٤ـ محمد بن الحسن بن شمون، روى عنه في ما يقرب في مئة مورد، والرجل ضعيف جداً، كذاب، فاسد العقيدة والمذهب، غالٍ.

٣٥ـ محمد بن سنان، روى عنه في ما يقرب من ثلاثين مورداً، وتقدم[1] أنَّ الرجل ضعيف، غالٍ، لا يُعتمد على مروياته.

٣٦ـ محمد بن علي، أبو سمينة، روى عنه في حوالي ستة عشر مورداً، والرجل ضعيف جداً في الحديث، كذاب، فاسد العقيدة.

٣٧ـ منصور بن العباس، وقد روى عنه فيما يقرب من عشرين مورداً، وحال الرجل مضطرب.

٣٨ـ يحيى بن المبارك، روى عنه في أكثر من عشرين مورداً.

ونسبة الضعفاء، ومن لم يرد بحقهم توثيق، والمضطربين في الحديث، والمخلطين، والمغالين، ومن لم يذكر بمدح، ومن لم

---

(١) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان بحث رجالي: ص١٠٦.

يذكر أيضاً في مشايخ سهل بمدح، كبير جداً.

فقد أجرينا دراسة في هذه الجهة، فظهر لنا أن نسبة هؤلاء حوالي ثلاثة وسبعين بالمئة من مجموع مشايخ سهل، الذين يزيدون على المئة بقليل، وهذا يعكس صحة ما تقدّم، من أنَّ الرجل ضعيف، غالٍ، يروي كثيراً عن الضعفاء، والغلاة، ومضطربي الحديث والمذهب.

وأما الكلام في مَن روى عن سهل بن زياد، فمنهم:

١ـ علي بن محمد، روى عنه سهل بن زياد عشرات الموارد، بل أكثر.

٢ـ محمد بن أبي عبد الله، وهو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي.

٣ـ محمد بن الحسن الطائي الرازي، روى عنه في عشرات الموارد.

٤ـ محمد بن عقيل الكليني، روى عنه الكليني في ضمن عدة الكليني في الكافي، عن سهل بن زياد. وغيرهم.

ثم أنه لابدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة في سهل بن زياد، تستحق الوقوف عندها، وهي:

أن روايات سهل بن زياد في كتاب الكافي تصل إلى (١٧٤٨ رواية) بأسانيد تبلغ (١٩١٨ سنداً) بكلا قسميها، من المصرح باسم سهل، وغير المصرح باسمه، للإضمار أو التعليق على سند سابق، وهي منتشرة في جميع أجزاء الكتاب، بدءاً من الأصول، ومروراً بالفروع، وانتهاءً بالروضة، وهذه السعة الواسعة من الروايات، دعت جمع من الأعلام إلى طرح فكرة، تقتضي في نهايتها الاعتماد على تلك الروايات، وبدوائر نسبية مختلفة.

فمنهم من ذهب إلى اعتمادها بجميعها، ومنهم من ذهب إلى اعتماد جزء منها، وهذا الجزء اُختلف فيه، بين كونه من كتاب الكليني، أو ما يرويه سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، وذهب آخرون إلى اعتماد مرويات سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر البزنطي، وغيرها من الأقوال.

ولابد من الإشارة إلى أنَّ واحداً من الدواعي لهذا البحث، هو الحديث عن الموقف من المرويات الواقعة في الكتب، والمصنفات، التي يُدّعى كونها معروفة مشهورة، والذهاب إلى اعتبار تلك الروايات، حتى مع ضعف من يقع في الطرق إليها؛ لأنَّ دورهم شرفي، لمجرد اتصال السند والتبرك، وما يمكن أن يرد على هذا القول من إشكالات، وسنتعرض

للمسألة في ضمن أقوال:

القول الأول:

ما أشار إليه سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله)،[1] وفصّل الحديث فيه، السيد بحر العلوم (قدس سره) وقرّبه بالقول:

((أنَّ الرواية من جهته -أي سهل بن زياد- صحيحة، وإن قلنا بأنه ليس بثقة؛ لكونه من مشايخ الإجازة؛ لوقوعه في طبقتهم، فلا يقدح في صحة السند، كغيره من المشايخ، الذين لم يوثّقوا في كتب الرجال، وتعدّ أخبارهم -مع ذلك- صحيحة،..... فإنهم -أي مشايخ الإجازة- إنما يُذكرون في السند، لمجرد الاتصال والتبرك، وإلاّ فالرواية من الكتب والأصول المعلومة، حيث أنها كانت في زمان المحمدين الثلاثة[2]، ظاهرة معروفة كالكتب الأربعة في زماننا، وذكرهم المشايخ في أوائل السند، كذكر المتأخرين الطريق إليهم، مع

(١) ينظر: الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة: ١/ ٤٧٣ ، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ٩٦.

(٢) المحمدون الثلاثة هم : محمد بن يعقوب الكليني ، ومحمد بن علي بن الحسين الصدوق ابن بابويه ، ومحمد بن الحسن الطوسي ، وهم أصحاب كتب الحديث الأربعة : الكافي ، ومن لا يحضره الفقيه ، والتهذيب ، والاستبصار .

تواتر الكتب، وظهور انتسابها إلى مؤلفيها)).[١]

ونوقش في هذا الوجه بما حاصله:

أولاً: أنَّ هذا إن تمّ، فإنما يتم بالنسبة إلى مَن لم يكن بنفسه صاحب كتاب، كأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، فيقال أنَّ دور مثله في نقل الأحاديث، لا يكون إلاّ شرفياً بحتاً، وهو إجازة كتب الآخرين.

وأما إذا كان الشيخ الواقع في السند صاحب كتاب، يُحتمل أنْ يكون الحديث مأخوذاً من كتابه، فلا سبيل إلى البناءِ على كونه شيخ إجازة، حتى يستغنى عن إثبات وثاقته، وسهل بن زياد كان كذلك، حيث ذُكر له بعض الكتب، ككتاب التوحيد، وكتاب النوادر، وهذا الأخير رواه النجاشي، بإسناده عن محمد بن يعقوب، عنه، فاحتمال كون الروايات التي وقع في طريقهما في الكافي، مأخوذة من كتبه -ولو في الجملة-، احتمال قائم، لا سبيل إلى دفعه، ولا يصح أنْ يقاس الكليني، بالشيخ الذي صرّح أنه إنما يبتدئ باسم من أخذ الحديث من أصله، وكتابه.

ثانياً: انه لو سلّم أنَّ مصدر الكليني في الأحاديث التي رواه عن طريق سهل، لم يكن كتبه، بل بعض الكتب والأصول

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٢٥-٢٩.

الأخرى، التي أجاز له روايتها، ولكن لا دليل على أنَّ تلك الكتب والأصول جميعاً، كانت مشهورة، متداولة بكثرة، في عصر الكليني (قدس سره)، بحيث كان احتمال الدس والتزوير فيها، ضعيفاً جداً، فإن من الواضح أنه لا يكفي في الاعتماد على النسخة المروية عن طريق من لم تثبت وثاقته، كون أصل الكتاب معروفاً، ومعلوم الانتساب إلى صاحبه، بل لابدّ أنْ تكون نسخه معروفة، متداولة في ذلك العصر، بحيث يُطمأن بعدم الدس، والتزوير، ونحوها في تلك النسخة، فإنه متى ما كان الكتاب كثير النسخ، يضعف احتمال وقوع التغيير، والتبديل في نسخته الواصلة إلى الشخص، عن طريق من لم تثبت وثاقته، ولم يُعلم أنَّ جميع الكتب التي اعتمدها أصحاب الجوامع في تأليفهم، إنما كانت من هذا القبيل، -أي متداولة النسخ بكثرة- بل المظنون -بمقتضى القرائن والشواهد- خلاف ذلك، وليس مقصود الصدوق، بقوله في مقدمة الفقيه :

((وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل، وإليها المرجع))[1]، أنَّ جميع تلك الكتب كانت متداولة النسخ، بحدّ يستغنى معه عن الطرق إلى نسخها، بل مقصوده

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٣.

أنها كانت كتب مشتهرة بين الأصحاب، من حيث الاعتماد عليها، والأخذ بما ورد فيها، ولا ينافي ذلك، لزوم التأكد من صحة نسخها، من خلال طرق صحيحة، أو بعض الشواهد والقرائن.[1]

وبمثل هذا التوجيه، يُدفع الإشكال المشهور عن أهمية البحث في الطرق، إلى الكتب المعروفة عند المتقدمين، حيث ذهب البعض إلى أنه لا داعي أصلاً للبحث في طرق أصحابنا إلى المصنفات، والكتب، والأصول الأصلية، التي أخذ منها أصحاب المجامع الروائية، كالكتب الأربعة ونحوها، من جهة أنها كتب مشهورة، معلومة الانتساب لأصحابها، ووجه القدح في هذا الكلام، أنه وإن كانت عناوين الكتب والأصول كما ذكر، ولكن لم تكن منتشرة بالمقدار الذي يُستغنى معه عن الطرق إلى نسخها، فيلزم البحث في الطرق إليها، وتصحيحها؛ حتى يمكن الاستناد إليها، والتعويل على المرويات الواردة فيها.

ثالثاً: أنَّ ذيل الكلام، مما لا يمكن المساعدة عليه؛ وذلك لأنَّ القول بأنَّ طرق المتأخرين إلى الكتب والأصول، مثل طرق

---

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال:١/ ٣١٤ ـ ٣١٥.

المتقدمين إليها، فهو مما لا يمكن المساعدة عليه بوجه؛ وذلك لما تقدّم منا مفصلاً [1] من أنَّ طرق المتأخرين -بمعية البعد الزمني مع أصحاب الأصول والمصنفات- كلها طرق تبركية، يراد منها حفظ الاتصال بالسند المبارك، للروايات الصادرة عن الأئمة (عليهم السلام)، وليست لها قيمة في إثبات صحة ما بأيدينا من نسخة، من تلك الكتب والمصنفات والأصول؛ لانعدام طرق تحمّل الرواية المعتبرة في الحديث، كالسماع والاستماع مع الإجازة، أو المناولة المقرونة بالإجازة، والقراءة على الشيخ، ونحو ذلك، وهذا بخلاف طرق المتقدمين -عموماً- من أصحابنا، إلى مرحلة الشيخ الطوسي، فإنها عموماً وغالباً نجد -كما يظهر بوضوح لكلّ من أطال النظر في تلك الكتب- تصريح الأعلام أنهم تحمّلوا الروايات بالسماع من الشيخ، أو الاستماع، أو القراءة على الشيخ، أو المناولة المقرونة بالإجازة، أو الاستنساخ المقرون بالإجازة والمراجعة، ونحو ذلك، وهذا مائز مهم وأساسي، وهو مائز بين المنهج العلمي المعتمد، والمنهج التبركي غير المقتضي لصحة الطرق، واعتماد المرويات.

فالمتحصل مما تقدّم:

---

(١) يراجع: ص٩٧.

أنَّ هذا التقريب، للانتهاء إلى الاعتماد على مرويات سهل بن زياد، الواردة في كتاب الكافي، -والتي تزيد على الألف رواية- ، لا يمكن المساعدة عليه.

القول الثاني:

وهو عبارة عن محاولة لتصحيح دائرة أضيق، من مرويات سهل بن زياد، وتحديداً مروياته عن الحسن بن محبوب، وابن أبي نصر، وأعدادها ليست بالقليلة، بل تصل إلى المئات -كما أشار إليها السيد البروجردي (قدس سره) في ترتيب أسانيد الكافي-.[1]

وقد ذهب إلى صحة هذا المقدار من روايات سهل، جمع منهم، العلاّمة المجلسي الأول (قدس سره)، في كتابه روضة المتقين، عند تعرضه لبعض أخبار سهل، عن الحسن بن محبوب، الواردة في كتاب الكافي، حيث قال: ((إن الظاهر القريب من العلم، أنَّ الكليني رواه عن كتاب ابن محبوب، ويذكر الطرق لاتصال السند)).[2]

وذيل تعبيره الوارد، صريح في إرادة الإشارة إلى أنّ الطرق

---

(١) ينظر: البروجردي، ترتيب أسانيد الكافي: ١/ ٤٦٧.

(٢) المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ١٠/ ١٩٦.

للكتب تبركية؛ لاتصال السند بالأئمة (عليهم السلام)، والتبرك بذلك.

وكذلك في مسألة روايات سهل، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، في كتاب الكافي، حيث قال:

((وطريق الكليني وإنْ كان فيه سهل بن زياد، ولكن الظاهر أنه شيخ إجازة كتاب ابن أبي نصر هنا، وفي كل المواقع؛ لأنه ليس بصاحب كتاب، وكتاب ابن نصر وأمثاله، مثل حمّاد، وابن أبي عمير، وصفوان، كلها متواتراً عندهم)).[1]

ويمكن تقريب مبنى الكلام المتقدم[2]، بأمرين:

الأول: أنَّ كتب البزنطي وابن محبوب كانت مشهورة، متداولة النسخ، في عصر الكليني، ولم تكن بحاجة إلى الطريق إليها، كما هو حال الكتب الأربعة في الأعصار الأخيرة.

الثاني: أنَّ سهل بن زياد لم يكن له كتاب، يحتمل أن تكون للروايات المروية في الكافي عن طريقه، مقتبسة من ذلك الكتاب، فإنه لم يذكر لسهل إلاّ كتاب التوحيد، وكتاب النوادر،

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٣٤.

(٢) انظر تقريب كلا الأمرين والمناقشة فيهما السيد محمد رضا السيستاني قبسات من علم الرجال الجزء الأول صفحة ٣١٧ - ٣٢٠.

والأول يختص بباب معين من أبواب الأصول، وأما النوادر فمن المستبعد جداً اشتماله على ما يزيد على خمسمائة حديث، عن ابن أبي نصر، وابن محبوب وحدهما.

وعلى ذلك، يتعين أنْ يكون الكليني (قدس سره)، قد أخذ تلك الروايات من كتب البزنطي، وابن محبوب، فتكون معتبرة.

ونظير هذا الكلام، يجري بالنسبة إلى رواة آخرين أيضاً؛ فإنَّ الظاهر أنَّ ما رواه الكليني عن طريق سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون، -وهي تزيد على ثمانين رواية-، قد أخذها من كتب ابن شمون،[1] وما رواها عن سهل، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح، -وهي تقترب من تسعين رواية-، قد أخذها من كتاب ابن القداح، وما رواه عن سهل، عن علي بن أسباط، -وهي تزيد على خمسين رواية-، قد أخذها من كتاب ابن أسباط وهكذا.

والحاصل:

أنه إذا أُحرز أنَّ الكتاب الذي أخذ الكليني منه، ما رواه بطريق سهل، كان كتاباً مشهوراً، معروفاً، لم يضّر عدم ثبوت

(١) محمد بن الحسن بن شمون ضعيف جداً، فلا يجري ما ذكر في تصحيح روايات سهل عنه، كما هو واضح.

وثاقة سهل، بالاعتماد على ما رواه، إذ في مثله ينحصر دوره في إجازة ذلك الكتاب، فيكون دوراً شرفياً بحتاً، وغير مؤثر في صحة النقل، وهذا هو ما أفاده العلامة المجلسي الأول (قدس سره)، مع بعض التوضيح.

ولكن لا يخلو من ضعف، فإنه يمكن المناقشة في الأمر الأول، بأنه لم يثبت أنَّ جميع كتب ابن محبوب، وابن أبي نصر، كانت كتباً مشهورةً، معروفة.

نعم، لعلّ كتاب المشيخة لابن محبوب، والجامع للبزنطي، كان كذلك، ولكن لكل منهما كتب أخرى أيضاً، فأنى لنا معرفة أنَّ الكليني أخذ جميع ما رواه عن سهل، عن ابن محبوب، والبزنطي من كتابيهما المعروفين المتداولين؟!

ويمكن المناقشة في الأمر الثاني، بأنَّ:

استبعاد اشتمال كتاب النوادر، لسهل بن زياد على (١٢٠٠) حديث، وكون (٥٠٠) منها عن ابن محبوب، وابن أبي نصر، استبعاد في غير محلّه.

فقد ذكر الشيخ (قدس سره): أنَّ كتاب النوادر للحسن بن محبوب،

كان ألف ورقة[١]، وهو حجم كبير جداً، فلو كان كتاب نوادر سهل بن زياد بمقدار العُشر منه من ذلك، لكفى في احتواء العدد المذكور من الروايات.

إن قلت: يمكن إثبات أنَّ مصدر الكليني، فيما نقله عن الحسن بن محبوب، وابن أبي نصر غير كتاب سهل، بوجه آخر وهو:

أنَّ الملاحظ أن ما يرويه عنهما، تارة يكون بسند واحد، وأخرى بسند مزدوج، وثالثة بأزيد من سندين، وهذا يدلّ على أنه لم يكن يأخذ أحاديثه من كتاب سهل، وإلّا لم يكن الطريق إليهما متعدداً في بعض الأحيان، بل كان واحداً دائماً.

وقد أشار إلى هذا المعنى العلاّمة المجلسي الأول (قدس سره) قائلاً:

((كان له طرق -أي الكليني- كثيرة إلى كتبه، -أي كتب ابن محبوب-، ولتفنن الطريق، يروي في كل مرة بطريق من طرقه، وقد يجمع جميع طرقه عنه)))[٢].

قلت: أنَّ هذا الوجه مخدوش، ولو سلم عن الخدش، لكان

---

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٦.

(٢) المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ١٠/ ٣٢٩.

يستغنى به عن إثبات شهرة نسخ كتب ابن محبوب، والبزنطي، في عصر الكليني؛ لأنَّ بعض الطرق المشار إليها صحيح، بلا إشكال.

ووجه الخدش فيه، هو:

أنَّ هناك احتمال آخر في المقام، لا يمكن إغفاله، وهو: أنْ يكون الكليني (قدس سره) قد أخذ روايات الحسن بن محبوب، والبزنطي من مصادر متعددة؛ ولذلك اختلفت أسانيده إليها، كما يلاحظ ذلك بالنسبة إلى الشيخ الطوسي (قدس سره)، في التهذيبين حيث يظهر مما ذكره في المشيخة، أنه قد أخذ بعضاً مما رواه، عن ابن محبوب من الكافي،[1] وبعضه من كتبه ومؤلفاته،[2] وبعضه الآخر من نوادر أحمد بن محمد بن عيسى،[3] وغير ذلك، وأيضاً ما يظهر من المشيخة، أنَّ ما رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى، قد أخذ بعضه من نوادره،[4] وبعضه من

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٣٨٠ الرقم١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١٠/ ٣٨٨ الرقم١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

الكافي،[١] وبعضه من كتاب محمد بن علي بن محبوب[٢]، وغير ذلك.

ويُحتمل مثل ذلك في الكافي، بأنْ يكون بعض ما رواه الكليني، عن الحسن بن محبوب، مما أخذه من كتاب سهل، وبعضه من كتاب علي بن إبراهيم، وبعضه من كتاب محمد بن يحيى العطار، أو أحمد بن محمد بن عيسى، وبعضه من كتاب الحسن بن محبوب نفسه، وفي الحالة الأخيرة، يذكر أسانيده الثلاثة إلى كتاب الحسن بن محبوب فيقول:

((علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب))[٣].

أو يذكر سندين منهما فيقول:

((علي بن محمد وغيره، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عيسى جميعاً، عن ابن

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٣٨٤ الرقم٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٣٨٧ الرقم١٧.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٣٣٩ ب: في الغيبة ح١٣.

محبوب))[١] أو يقول:

((عدة من أصحابنا عن سهل وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب))[٢].

وكذا الحال بالنسبة إلى ابن أبي نصر، فقد يأخذ حديثه من كتاب سهل، وقد يأخذه من كتاب علي بن إبراهيم، وقد يأخذه من كتاب محمد بن يحيى، أو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد يأخذه من كتاب ابن أبي نصر نفسه، وفي الحالة الأخيرة يذكر طريقين إلى كتابه فيقول:

((علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر))[٣].

أو((علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعلي بن محمد، عن سهل جميعاً، عن أحمد بن ابن أبي نصر))[٤].

وبالجملة:

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٠ ب: فرض العلم ح٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٥٧ ب: فضل اليقين ح٧.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٤٢ ب: وجوب الغسل يوم الجمعة ح٢.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ٦١ ب: صفة اليتيم ح١.

احتمال أن يكون اختلاف الأسانيد إلى روايات ابن محبوب والبزنطي، ناشئاً من اختلاف المصادر التي اعتمدها الكليني في نقلها، احتمال وارد، ولا دافع له.

وهناك احتمال آخر -ولعلّه الأرجح-، وهو كون تعدد الأسانيد من جهة الجمع بين المصادر، أي انه إذا وجد الحديث في كتاب سهل، عن ابن محبوب -مثلاً-، أورده بسنده، وإن وجده في كتاب سهل، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن محمد بن عيسى، أورده عنهما، وإن وجده في كتاب علي بن إبراهيم أيضاً، أورده عن الثلاثة وهكذا.

ومما يشهد لهذا، أنه ورد في بعض المواضع :

((عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن ابن محبوب))[1]، مع أنَّ حميد بن زياد، عن ابن سماعة، ليس من طرقه إلى كتاب ابن محبوب، كما يظهر ذلك للمتتبع.

وهذه الطريقة -أي إيراد الرواية الواحدة من عدة مصادر، والجمع بين أسانيده المنتهية إلى أحد الرواة- طريقة معروفة بين

(١) المصدر السابق: ٧/ ١٢٧.

المحدّثين، وممن جرى عليها، المحقق الفيض الكاشاني في تأليفه الوافي، حيث جمع فيه روايات الكتب الأربعة، وأورد أسانيد رواياتها، بالطريقة المذكورة.

وعلى ذلك، فلا سبيل للتأكد من أنَّ الكليني قد أخذ من كتب ابن محبوب، والبزنطي، شيئاً مما أورده من رواياتهما، بل المحتمل قوياً أنه قد أخذها جميعاً، من كتب مشايخه، أو مشايخ مشايخه، وكل ما يقال غير ذلك، فلا يتعدى في أحسن الأحوال، إلا الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً.(١)

نعم، روى الصدوق، عن سهل بن زياد، في كتابه من لا يحضره الفقيه، ثمانية أسانيد فقط، بينما روى عنه الشيخ الطوسي (قدس سره) في ضمن كتابه تهذيب الأحكام (٤٨٧ سنداً)، وفي كتابه الآخر (الاستبصار) (١٥٤ سنداً)، إلاّ أنَّ غالبها منقول عن كتاب الكافي للكليني، وكذلك نقل في كتاب الاستبصار، ما أورده في كتابه تهذيب الأحكام.

فتحصل مما تقدّم:

أن ما ذُكر من محاولات لتصحيح جمع من روايات سهل بن زياد، سواء في أوسع دائرة لها، الشاملة لكلّ ما ورد في

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٣١٤ ـ ٣٢٠.

الكافي، والذي يتعدى (١٥٠٠ رواية)، أو الدائرة الأضيق منها، الشاملة لحوالي (٥٠٠ رواية)، وهي روايات ابن محبوب، والبزنطي، أو الدائرة الأقل من ذلك، والتي لا يتعدى فيها الروايات المائة، كالذي رواه سهل عن ابن شمون، أو عن عبد الله بن ميمون القداح، أو عن علي بن أسباط، فكلّ هذه المحاولات غير تامة، ولا تنفع لتصحيح هذا المقدار من روايات سهل بن زياد.

فالنتيجة النهائية:

أنّ سهل بن زياد لم يثبت له توثيق، بل الثابت ضعفه، وفساد مذهبه، ولا مصحح للروايات التي رواها في الكافي وغيره، بالمحاولات المتقدمة.

هذا تمام كلامنا فيما أردناه من الحديث عن سهل بن زياد، ومن الله نستمد العون، والتوفيق، أنه خير معين، والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. أبحاث في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط .
٢. ابن الغضائري دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٤. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٥. الأصول الستة عشر: عدة محدثين، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤٠٥ - ١٣٦٣ ش المطبعة : مهدية، الناشر : دار الشبستري للمطبوعات - قم - ايران.
٦. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٧. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٨. ترتيب أسانيد الكافي: البروجردي، السيد حسين بن السيد علي بن السيد أحمد الطباطبائي البروجردي (ت١٣٨٠هـ)، تخريج واستدراك: الشيخ محمود درياب النجفي، الطبعة الأولى، سنة الطبع ١٣٨٥هـ ش، الناشر: مؤسسة اية الله العظمى البروجردي.
٩. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.
١٠. بحوث رجالية في تفسير القمي الشيخ عادل هاشم (مخطوط).
١١. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ) طبعة مؤسسة آل البيت.
١٢. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.
١٣. حاشية مجمع الفائدة والبرهان: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق : مؤسسة العلامة المجدد

الوحيد البهبهاني، الطبعة : الأولى سنة الطبع : صفر المظفر ١٤١٧، المطبعة : أمير، الناشر : منشورات مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني

١٤. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

١٥. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) ، تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

١٦. رجال ابن داود: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع : ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

١٧. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم(معاصر)، الطبعة الاولى: ٢٠٢٢م-١٤٤٣هـ ، المطبعة: الصادق عليه السلام، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٨. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي

في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد رضا الجلالي -الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢ ، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث.

١٩. الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، الطبعة الثانية: ١٩٦١ المطبعة الحيدرية- النجف، تحقيق محمد صادق ال بحر العلوم

٢٠. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢١. الرسائل الرجالية: الشفتي، السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي (ت ١٢٦٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، الناشر: مكتبة مسجد السيد بأصفهان.

٢٢. روضة المتقين: المجلسي الأول، محمد تقي بن مقصود علي الأصبهاني (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق: قسم التحقيق في مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ المطبعة: ستار ، الناشر: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

٢٣. رياض المسائل: الطباطبائي، السيد علي بن محمّد علي بن أبي المعالي (ت١٢٣١هـ) تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي،

الطبعة : الأولى، سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٢،الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢٤. الصدوق، التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
٢٥. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢٦. طبقات الرواة دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٢٧. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: الميرزا أبوالقاسم بن محمد حسن الشفتي القمي،(ت ١٢٣١ هـ) تحقيق : عباس تبريزيان والمساعدان : عبد الحليم الحلي ، السيد جواد الحسيني الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٧ - ١٣٧٥ ش، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر : مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

٢٨. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق : تحقيق وتعليق : الشيخ عباس القوچاني، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٣٦٥ ش المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٩. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٠. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٣١. الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي (ت١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م) اعداد وترتيب: السيد احمد بن زيد الموسوي الطبعة: الأولى ٢٠١٥م المطبعة: مطبعة الوفاء، الناشر : دار الهلال - قم.

٣٢. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢ هـ) تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم، الطبعة : الأولى. المطبعة : آفتاب ، الناشر : مكتبة الصادق - طهران.

٣٣. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن علي (معاصر) جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٣٤. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

٣٥. كامل الزيارات دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط

٣٦. كتاب الغَيبة: النعماني، محمد بن إبراهيم (ت٣٨٠هـ) تحقيق : فارس حسون كريم، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢. المطبعة : مهر - قم الناشر : أنوار الهدى.

٣٧. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٨. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (٦٣٠ هـ)، سنة الطبع : محرم ١٤٠٥، الناشر :

نشر أدب الحوزة - قم - ايران.
٣٩. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٩٧١ م، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان .
٤٠. مجمع البحرين ومطلع النيرين: الطريحي، فخر الدين بن محمد علي (ت ١٠٨٥هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسيني الطبعة: الثانية سنة الطبع : ١٤٠٨ ، الناشر : مكتب النشر الثقافة الإسلامية.
٤١. مجمع البحرين ومطلع النيرين: الطريحي، فخر الدين بن محمد علي (ت ١٠٨٥هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسيني الطبعة: الثانية سنة الطبع : ١٤٠٨ ، الناشر : مكتب النشر الثقافة الإسلامية.
٤٢. محمد بن سنان بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٤٣. مدرك حجية قول الرجالي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم(معاصر)، الطبعة الثانية: ٢٠٢٢م-١٤٤٣هـ المطبعة: الصادق عليه السلام، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٤٤. مستمسك العروة الوثقى: الحكيم، السيد محسن بن مهدي بن صالح الطباطبائي (ت ١٣٩٠هـ) الطبعة الرابعة - مطبعة

الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩١هـ.
٤٥. مستند العروة الوثقى: كتاب الصلاة: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ذي الحجة ١٤١٠ المطبعة : صدر - قم، الناشر : دار الهادي للمطبوعات قم.
٤٦. مصباح المنهاج: الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي (ت١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م ، الناشر: مؤسّسة الحكمة للثقافة الاسلامية.
٤٧. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
٤٨. مفتاح الكرامة: العاملي، محمد جواد بن محمد بن محمد بن حيدر الحسيني (ت ١٢٢٦هـ)، تحقيق: محمد باقر الخالصي الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ، طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٤٩. المكاسب: الانصاري، الشيخ مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأنصاري، الطبعة: السابعة عشرة ١٤٣٢هـ، المطبعة: شريعت - قم، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي

٥٠. وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة وضعف من استثني منهم: الشيخ عادل هاشم(معاصر) ، الطبعة الاولى: ٢٠٢٢م-١٤٤٤هـ المطبعة: الصادق ع، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٥١. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤ المطبعة : مهر - قم ، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
الكلام في شخصية سهل بن زياد	٩
الوجوه الدالّة على وثاقة سهل بن زياد	١١
الوجه الأوّل:	١١
الوجه الثاني:	٢١
الوجه الثالث:	٢٣
الوجه الرابع:	٢٧
الوجه الخامس:	٢٩
الوجه السادس:	٣٣
الوجه السابع:	٣٤
الوجه الثامن:	٣٦
الوجه التاسع:	٣٨
الوجه العاشر:	٤٠
وجوه إثبات ضعف سهل بن زياد والقدح فيه	٤٥
الوجه الأوّل:	٤٥
الوجه الثاني:	٤٨
الجهة الاولى:	٤٩
الجهة الثانية:	٥٠

الموضوع	الصفحة
الجهة الثالثة:	٥١
الوجه الثالث:	٥٣
الاعتراض الأوّل:	٥٣
الاعتراض الثاني:	٥٥
الاعتراض الثالث:	٥٦
الوجه الرابع:	٥٨
الوجه الخامس:	٦٠
الوجه السادس:	٦٣
الوجه السابع:	٦٤
أوّلاً: موقف أصحابنا الرازيين:	٦٥
ثانياً: موقف أصحابنا القميّين:	٦٨
ثالثاً: موقف أصحابنا العراقيين:	٧٢
مشايخ سهل بن زياد، ومَن روى عنه	٨٥
القول الأول:	٩١
القول الثاني:	٩٦
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٠٩